وزارة العدل

استراتيجية وزارة العدل

(٢٠١٤ – ٢٠١٦)

استراتيجية
وزارة العدل

(٢٠١٤ – ٢٠١٦)

صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين
المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
ولي العهد

قائمة المحتويات

الفصل الأول المنهجية والبنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل ٣
أولاً: منهجية وإجراءات إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل (٢٠١٤-٢٠١٦) ٣
ثانياً: منهجية بناء مؤشرات الأداء وآلية قياسها ٥
ثالثاً: البنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل ٦

الفصل الثاني التحليل والتشخيص الاستراتيجي (SWOT Analysis) ١٠
أولاً: تحليل وتشخيص الإنجازات في إطار الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) ١٠
ثانياً: التحليل والتشخيص لآلية بناء وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٢) ١٦
ثالثاً: تحليل وتشخيص الإطار التشريعي ١٨
رابعاً: تحليل وتشخيص الإطار المؤسسي لمؤسسات وزارة العدل ٢١

الفصل الثالث الخطة الاستراتيجية ٢٥
الرؤيا والرسالة والمحاور والأهداف الرئيسية والأنشطة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٦). ٢٥
رؤية وزارة العدل ٢٨
رسالة وزارة العدل ٢٩
القيم الجوهرية ٢٩
المحاور والأهداف الرئيسة والأنشطة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤ - ٢٠١٦ ٣٠
المحور الأول المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل ٣٠
المحور الثاني المساهمة في تطوير منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة ٣٦
المحور الثالث تعزيز المؤسسية وتجذير ثقافة التميز ٤١
المحور الرابع المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة ٥١
المحور الخامس ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية ٦٢

الفصل الرابع مصفوفة الأنشطة والبرامج والأهداف ٧٤
مصفوفة الأنشطة والبرامج والأهداف حسب المحاور ٧٤
مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية ٧٦
مصفوفة الأهداف والبرامج حسب محاور الاستراتيجية ٩٣

كلمـــة وزيـــر العـــدل

بسم الله الرحمن الرحيم

بناءً على توجيهات سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وعلى وجه الخصوص ما ورد في الرسالة الملكية السامية لميثاق النزاهة الوطنية بأن يكون هناك مؤسسات راسخة وعريقة تتميز بالكفاءة والإدارة الحصيفة تعمل على ترجمة مخرجات عملية الإصلاح الشامل بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل واقعية ومسؤولية والمضي قدماً في مسيرة البناء والإنجاز.

تسعى وزارة العدل لتعزيز دورها التنموي من خلال تحسين خدماتها ورفع كفاءة مخرجاتها وفق أهداف مؤسسات قطاع العدالة وتوجهات وزارة العدل وذلك من خلال ممارسة دور فاعل في مجالات عدة منها مجال حقوق الإنسان وحماية الأسرة والعدالة الجزائية وتحديث ومراجعة التشريعات ووضع أسس مرجعية للتشريع والمساهمة في تحقيق النزاهة من خلال إشهار الذمة المالية والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية ونشر الوعي والثقافة القانونية وتعزيز استقلالية القضاء.

وإن إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل لثلاث سنوات قادمة كمرحلة متوسطة المدى هو اللبنة الأولى في التخطيط الاستراتيجي بأسلوب تشاركي مع متخذي القرار حيث تتسم الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل بالشمولية والموضوعية والتشاركية مع المؤسسات ذات العلاقة ومع متلقي الخدمة، حيث يكمن دور وزارة العدل في تقديم الدعم اللوجيستي والفني والمالي للجهاز القضائي.

واستندت الوزارة في إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارةالعدل للأعوام (٢٠١٤– ٢٠١٦) الى مصادر ومراجع معتمدة كإطار مرجعي على الخطط الاستراتيجية والتنفيذية السابقة لوزارة العدل والسلطة القضائية كما أخذ بعين الاعتبار أهم التقارير المتعلقة بالإنجازات والتحديات التي واجهت وزارة العدل في الأعوام السابقة وكان من أهم ما تم اللجوء إليه كبنية أساسية لإعداد هذه الاستراتيجية لملاءمة الظروف الخارجية ميثاق النزاهة الوطنية وما انبثق عنه، بالإضافة الى الأهداف الوطنية الخاصة في خطابات التكليف السامي، وكذلك الدراسات السابقة واستطلاعات الرأي والمسوحات والتوصيات من ورش العمل.

لقد تم إعداد الخطة الاستراتيجية من خلال فريق عمل جماعي من كادر الوزارة بالتعاون مع خبراء مختصين من الاتحاد الاوروبي بموجب منهجية إعداد الخطط الاستراتيجية والتي استندت الى تحليل البيئة الداخلية والخارجية وتحديد نقاط الضعف والقوة، والمخاطر والاحتياجات وذلك بجسر الفجوة بين الواقع ومتطلبات العمل وتم أيضا تحديد الرؤيا والرسالة ومحاور الخطة الاستراتيجية والأهداف الفرعية التي تشكل قواعد مرتكزة لإعداد الخطط الاستراتيجية والتي بالنهاية تساهم في إعداد الخطط التنفيذية القابلة للتطبيق والتنفيذ.

وحيث تضمنت رؤية وزارة العدل بان تكون مؤسسة متميزة وكفؤة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون ومكملة للجهود الوطنية ومعززة لثقة المجتمع وهذا تأكيد لما ورد في الرسالة الملكية السامية لميثاق النزاهة الوطنية بتعزيز ثقة المواطن بمؤسسات العدالة وترسيخ مبدأ الشراكة الحقيقة.

إن الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤–٢٠١٦) تضمنت المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل وتطوير وتحديث منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة ورفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز المساهمة في رفع كفاءة وفعالية المؤسسات ذات الصلة بما يضمن تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية وتتعهد وزارة العدل بتنفيذ ما ورد في هذه الخطة من محاور وأهداف ومشاريع وبرامج وأنشطة.

د. بسام التلهوني
وزيـــر العـــدل

الفصل الأول:

المنهجية والبنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل

الفصل الأول المنهجية والبنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل

أولاً: منهجية وإجراءات إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل (٢٠١٤-٢٠١٦)

تم إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل (٢٠١٤-٢٠١٦) بانتهاج مبدأ الشراكة، من خلال اشراك اكبر عدد من الكادر المختص في وزارة العدل وبإلتزام ودعم من معالي وزير العدل وعطوفة الأمين العام للوزارة وبدعم من الشركاء الخارجيين.

تأتي الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل في الوقت الذي تشهد فيه المملكة تطورات جذرية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية والحاجة لمواكبة هذه التطورات من خلال حركة الإصلاح التي يشهدها الأردن. وقد طالت عملية الإصلاح القطاع القضائي والتي ارتكزت على عدة عوامل أساسها التعديلات الدستورية التي رسخت مفهوم الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، والرسالة الملكية السامية لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٨ والتي أعطت دفعة قوية لجهود تحقيق النزاهة الوطنية والتي عمادها القضاء العادل النزيه والمستقل، وكذلك ميثاق النزاهة الوطنية والتي عمادها وجود مؤسسات راسخة تتميز بالكفاءة والإدارة الحصيفة تسهم في رعاية مصالح المواطنين وصون حقوقهم وحمايتها وتعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها.

اعتمدت منهجية العمل على العديد من المصادر كإطار مرجعي للخطة الاستراتيجية وعلى مناقشات فرق العمل المشكلة من وزارة العدل بالشراكة مع خبراء مشروع دعم القطاع القضائي لاستيفاء المعايير اللازمة لدعم موازنة القطاع الممول من الاتحاد الأوروبي، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للإطارين التشريعي والمؤسسي وتحديد الاحتياجات وجسر الفجوة بين الواقع ومتطلبات العمل وتحديد الأولويات. وفيما يلي الخطوط العريضة لمنهجية إعداد الخطة:

١. أبرز المصادر والمراجع المعتمده في إعداد الخطة الاستراتيجية (قد تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث):

- التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١.
- الرسالة الملكية السامية لرئيس الوزراء تاريخ ٢٠١٢/١٢/٨.
- ميثاق النزاهة الوطنية.
- الاجندة الوطنية ووثيقة كلنا الأردن.
- نظام التنظيم الإداري لوزارة العدل رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٤.
- الخطة التطويرية الصادرة عن اللجنة الملكية لتطوير القضاء للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٣).
- استراتيجية التطوير القضائي (٢٠٠٤-٢٠٠٦).
- خطة وزارة العدل لتطوير القضاء للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩).
- الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل (٢٠٠٨-٢٠١٢).
- الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية (٢٠١٢-٢٠١٤).
- البرنامج التنفيذي التنموي (٢٠١٤-٢٠١٦).
- استراتيجية تطوير العدالة الجزائية (٢٠١٣-٢٠١٨).
- نظام أعوان القضاء.

- نظام المعهد القضائي رقم ٦ لسنة ٢٠١٠.
- نظام البعثات العلمية لوزارة العدل رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٨.
- تقارير الإنجازات والتحديات الصادرة عن وزارة العدل.
- الدراسات السابقة واستطلاعات الرأي والمسوحات والتوصيات من ورش العمل.

٢. فريق العمل: تم تشكيل فريق عمل من الوزارة مكون من كادر وحدة السياسات و مدراء مديريات ووحدات الوزارة المختلفة برئاسة أمين عام الوزارة بالشراكة مع خبراء مشروع دعم القطاع القضائي لاستيفاء المعايير اللازمة لدعم موازنة القطاع الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي قام بمراجعة الخطط والبرامج السابقة وتقارير الإنجازات، ومراجعة الرسالة الملكية لميثاق النزاهة الوطنية والتي ساعدت فريق العمل على تشكيل صورة واضحة عن عمل الوزارة وعمل الجهاز القضائي. وقد ناقش الفريق الأمور التالية:

- البنية الهيكلية والتنظيمية لوزارة العدل والمسميات والمهام الوظيفية.
- الأهداف الوطنية والمؤسسية التي تسعى الوزارة لتحقيقها.
- طبيعة العلاقة بين وزارة العدل والمجلس القضائي والجهات الاخرى ذات العلاقة.
- تجارب الدول في مجال التخطيط الاستراتيجي لوزارات العدل.
- الرؤيا والرسالة والأهداف الاستراتيجية والفرعية من حيث المضمون والصياغات.

٣. تحليل البيئة الداخلية والخارجية التحليل الرباعي (SWOT Analysis) الذي تم خلاله تحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد الفرص المتاحة والتوقعات المستقبلية والتحديات، حيث تم التطرق في التحليل الرباعي الى ثلاثة محاور هي:

- التحليل والتشخيص الداخلي والخارجي لآليات بناء وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل للتعرف على منهجية بناء الخطط الاستراتيجية وعلى مواطن الضعف والقوة في هذه الآليات والفرص المتاحة من أجل التطوير والتحديث والتوقعات المستقبلية للاستفادة منها عند وضع الخطة الاستراتيجية للأعوام الثلاث القادمة ٢٠١٤-٢٠١٦.
- تحليل وتشخيص الإطار التشريعي والقانوني: وصف واقع التشريعات الناظمة لقطاع العدالة والتعرف على نقاط القوة والضعف في الإطار التشريعي والقانوني وعلى الفرص المتاحة لمعرفة الثغرات القانونية والمؤسسية في الأنظمة والتشريعات والإدارة والتوقعات المستقبلية للبناء عليها في إطار الخطة الاستراتيجية القادمة.
- تحليل وتشخيص الإطار المؤسسي لمؤسسات وزارة العدل: من خلال وصف الإطار المؤسسي وتحديد نقاط القوة والضعف في مؤسسات قطاع العدالة وتحديد الفرص المتاحة للتطوير والتحديث والتوقعات المستقبلية.

٤. بناء على تشخيص الواقع وكمحصلة للنشاطات التي تم تنفيذها في إطار إعداد الخطة تم اعتماد رؤيا ورسالة ومحاور الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل وأهدافها.

٥. مناقشة الأنشطة العامة لتحقيق الأهداف وتثبيتها أمام كل هدف كأرضية لصياغة أنشطة تفصيلية تمهيدا لبناء خطة تنفيذية لثلاث سنوات قادمة لتجسيد الأهداف المعتمدة على أرض الواقع.

٦. تقسيم الأنشطة الموزعة على الأهداف وتوزيعها على برامج تم اعتمادها وفقا لطبيعة الأنشطة.

٧. صياغة مؤشرات الأداء وآلية قياسها والتي تعتبر إحدى التقنيات لقياس مدى نجاح وزارة العدل في تحقيق أهدافها.

٨. تصميم مصفوفة الأهداف والأنشطة ومؤشرات الأداء وآلية القياس في جداول خاصة لكل محور من المحاور الخمسة.

ثانياً: منهجية بناء مؤشرات الأداء وآلية قياسها

تعتبر مؤشرات الأداء إحدى التقنيات لقياس مدى نجاح القطاع القضائي في تحقيق الأهداف التي حددتها رؤية وزارة العدل ورسالتها والمحاور والأهداف الرئيسة المنبثقة عنها إضافة إلى الأنشطة والبرامج. لقد تم تحديد المؤشرات بناء على طبيعة المهام والأدوار والتي عكستها استراتيجية وزارة العدل. وقد استخدمت منهجية تحديد مؤشرات الأداء وآلية قياسها على المعايير التالية:

١. تم تحديد مؤشر الأداء للمحاور والأهداف الرئيسة بناءً على المخرجات المتوقعة لكل محور ولكل هدف.
٢. روعي عند تحديد مؤشر القياس للمحور مخرجات الأهداف التي تحقق المحور الرئيس.
٣. روعي أيضا عند تحديد مؤشر قياس الأهداف نوع الأنشطة والبرامج التي تُحقق الأهداف.
٤. يوجد تكامل وتناسق منطقي بين مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاور من جهة، ومؤشرات الأداء الخاصة بالأهداف الرئيسة من جهة ثانية، والأنشطة والبرامج التي تحقق الأهداف من جهة ثالثة.

تم استخدام عدة أدوات قياس للمؤشرات المعتمدة على النحو التالي:

١. الإطلاع على الوثائق والتقارير الصادرة عن وزارة العدل والقطاع القضائي وعن المؤسسات التابعة له.
٢. الدراسات والتقارير والمقالات المنشورة والبيانات الإحصائية.
٣. إجراء دراسات استطلاعية وتقييمية باستخدام الاستمارات المقننة لفئات مستهدفة مختلفة.
٤. إجراء مقابلات وجهاً لوجة مع ذوي الشأن.

ثالثاً: البنية القانونية والمؤسسية لوزارة العدل

أنشئت وزارة العدل في الأساس لتكون الذراع التنفيذي للجهاز القضائي وهي تباشر دورها في تحقيق رسالة الدولة الأساسية المتمثلة بإقامة العدل والمساواة وحماية حقوق المواطن وحرياته. وقد تطور دور الوزارة واصبحت تمارس دورا أوسع امتد الى العديد من المجالات من ضمنها حماية حقوق الإنسان والعدالة الجزائية وتحديث ومراجعة التشريعات ووضع أسس مرجعية للتشريع والمساهمة في تحقيق نزاهة القطاع العام من خلال إشهار الذمة المالية والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية ونشر الوعي والثقافة القانونية وتعزيز استقلال القضاء. يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة العدل استناداً الى نظام التنظيم الإداري للوزارة لسنة ٢٠٠٤ وفق المادة (٣) على النحو التالي:

١. **الأمين العام:** يرتبط الأمين العام بالوزير ويكون مسؤولاً عن تنفيذ سياسة الوزارة وإدارة شؤونها والإشراف على موظفيها وحسن سير العمل فيها. يجوز بقرار من الوزير بناءً على تنسيب الأمين العام تسمية مساعد او أكثر للأمين العام من بين موظفي الوزارة ويحدد في القرار مهام أي منهم وصلاحياته. ويرتبط بالأمين العام المساعدون ومدراء المديريات ويكون كل منهم مسؤولاً عن قيامه بالمهام والواجبات الموكولة إليه وعن حسن سير العمل في المديرية.

٢. **جهاز التفتيش القضائي:** وفق المادة (٥) يتولى جهاز التفتيش القضائي التفتيش على أعمال قضاة المحاكم وأعضاء النيابة العامة ومساعدي المحامي العام المدني وقضاة التنفيذ باستثناء شاغلي الدرجة العليا، وتقييم أعمال القضاة من حيث حسن تطبيق القانون واستيفاء إجراءات التقاضي واستيفاء القرارات والأحكام لأسبابها وعللها وسلامة النتائج التي تم الوصول إليها ، وتحديد نسبة الفصل السنوي للقاضي وفقاً للصلاحيات المحددة لهم في نظام التفتيش القضائي ويرأس هذا الجهاز أقدم المفتشين ويسمى (المفتش الأول) ويرتبط إدارياً بالوزير.

٣. **المعهد القضائي:** وفق المادة (٦) يرتبط مدير المعهد القضائي الأردني إدارياً بالوزير ويكون مسؤولاً عن حسن سير العمل في المعهد.

٤. **دائرة إشهار الذمة:** تقوم بتلقي إقرارات الذمة المالية الخاصة بمن يسري عليهم قانون إشهار الذمة المالية ومعالجة أي بيانات وايضاحات واخبارات متعلقة بها.

٥. **وحدة الرقابة الداخلية:** ترتبط هذه الوحدة بالوزير مباشرة، وأبرز مهامها التأكد من سلامة الإجراءات والمعاملات الإدارية ، وتدقيق عمليات الوزارة المالية والإدارية للتأكد من فعالية أنظمتها وعملياتها وقدرتها على تحقيق أهدافها الموضوعة طبقاً للقوانين والأسس والأنظمة والاتفاقيات والإجراءات والسياسات والالتزامات القانونية، وينبثق عنها قسمان هما: قسم الرقابة المالية، وقسم الرقابة الإدارية.

وفقاً للمادة (٩) يتم إحداث المديريات والأقسام والشعب في الوزارة أو إلغائها أو دمجها بقرار من الوزير بناء على تنسيب من الأمين العام. تتألف كل مديرية من عدد من الأقسام موزعة على النحو التالي:

١. **مديرية الموارد البشرية: تتولى مهمة** إدارة الأنشطة المتعلقة بشؤون الموارد البشرية العاملة في وزارة العدل والمحاكم والدوائر التابعة لها من ضبط الدوام والضمان الاجتماعي والترفيعات والتأمين الصحي والحراك الوظيفي ، ووضع الخطط اللازمة لتنمية هذه الموارد وتطويرها إضافة لتخطيط إحتياجات الوزارة من الموارد البشرية ، ومتابعة تنفيذ الخطط ذات العلاقة من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بإستقطاب وإختيار وتعيين الموظفين. وتتضمن ثلاثة أقسام وهي: قسم إدارة الموارد البشرية، وقسم تنمية الموارد البشرية، وقسم تخطيط الموارد البشرية.

٢. **مديرية الشؤون الإدارية: تتولى مهمة** تقديم الخدمات المتعلقة بالشؤون الإدارية في الوزارة من ضبط الكتب الصادرة والواردة وأرشفتها بشكل ورقي وإلكتروني، وتوفير احتياجات المركز والمحاكم والدوائر التابعة لها من اللوازم والقرطاسية والأثاث وغيرها من التجهيزات، وتقديم ومتابعة كافة الخدمات الإدارية المساندة مثل: خدمات النظافة وتأمين المركبات وضبط حركتها وتنفيذ أعمال الصيانة اللازمة لها وادارة العملية الشرائية داخل الوزارة و كافة المحاكم والدولئر التابعه للوزارة بعد تطبيق نظام **GFMIS**، وتشرف على خمسة أقسام وهي: قسم الديوان، وقسم اللوازم، وقسم الخدمات الإدارية والمساندة، وقسم الحركة، وقسم المشتريات .

٣. **مديرية الشؤون المالية: تقوم** بتنظيم وإعداد مشروعات الموازنة التقديرية للوزارة وتحليل وضعها المالي، ومتابعة تنفيذ إجراءات الدورة المستندية، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على الأموال العامة، وإجراء جميع المعاملات المالية والقيود المحاسبية الخاصة بالوزارة وحفظ سجلاتها. وتشرف المديرية على ثلاثة أقسام وهي: قسم الموازنة والحسابات، وقسم النفقات، وقسم الرواتب.

٤. **مديرية تكنولوجيا المعلومات: تتولى هذه المديرية مهمة** الانتقال بكافة أنشطة الوزارة والمحاكم والمعهد القضائي والمجلس القضائي من العمل اليدوي التقليدي إلى نظام محوسب من خلال إنشاء وإدامة بنية تحتية وأنظمة وبرامج محوسبة، لمساعدة الوزارة على رفع مستوى أدائها، ومساعدة الجهاز القضائي وأعوانه من الموظفين على سرعة الفصل في القضايا، وتحقيق العدالة الناجزة، وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات في المحاكم. وتشتمل هذه المديرية على أربعة أقسام وهي: قسم البنية التحتية، وقسم تطوير البرمجيات، وقسم التنسيق والدعم الفني، وقسم خدمة انظمة المحاكم .

٥. **مديرية الاتصال: تتولى مهمة** تعزيز الاتصال وزيادة الوعي العام حول رؤية وأهداف وزارة العدل والمشاريع القائمة، وتنسيق كافة مهام العلاقات العامة والإعلام للوزارة وإيصال دورها وصورتها النمطية إلى كافة الأطراف المعنية ، والصحافة والإعلام. وتشرف مديرية الاتصال على ثلاثة أقسام هي: قسم الاتصال الداخلي، وقسم الاتصال الخارجي، وقسم خدمة الجمهور.

٦. **مديرية الأبنية والمشاريع: تقوم بمتابعة تطوير وتحديث** الأبنية والإنشاءات ، والصيانة للوزارة والجهاز القضائي بما يحقق زيادة فاعلية الجهاز القضائي وأعوان القضاء. وتشرف على ثلاثة أقسام وهي : قسم مشاريع الأبنية، وقسم الصيانة، وقسم إدارة و ترشيد الطاقة .

٧. **مديرية الشؤون القانونية: تتولى** تقديم الرأي والاستشارات القانونية في المواضيع التي تحال للوزارة من الجهات المعنية كرئاسة الوزراء و الوزارات و الدوائر المعنيه، وتزويد المديريات والمحاكم بالرأي القانوني حول المسائل القانونية التي تواجها أثناء القيام بعملها و دراسة مشاريع القوانين و الأنظمة التي ترد إلى الوزارة من الجهات المعنية و ابداء الرأي فيها تمثيل الوزارة في الاجتماعات و اللجان المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة ، ومتابعة القضايا والدعاوى المرفوعة على الوزارة، وإعداد الدراسات والبحوث القانونية التي تتعلق بعمل الوزارة، إضافة للإشراف على توفير الخدمات الإدارية واللوجستية لمجالس التأديب المختلفة ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها. وتشرف المديرية على قسمين: قسم الدراسات والتشريع، وقسم الاستشارات القانونية.

٨. **مديرية التعاون الدولي: تتولى** صياغة الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم في المجالين القانوني والقضائي ، والمشاركة في المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية وضمان ملاءمتها للقوانين والأنظمة النافذة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ، وفتح قنوات الاتصال والتعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية والأجنبية الناشطة في مجالات القضاء والعدالة والنزاهة والشفافية. وتشرف على قسمين: قسم التعاون الدولي، وقسم الاتفاقيات الدولية.

٩. **وحدة دعم الحلول البديلة وإدارة الدعوى:** تتولى مهمة رفع كفاءة وفاعلية إجراءات التقاضي الإدارية من خلال تقديم الدعم الفني والإداري للهيئات القضائية في المحكمة وفقا للتشريعات المعمول بها ، وذلك لتفعيل إدارة الدعوى ووسائل تسوية النزاعات البديلة المعمول بها واقتراح تبني وسائل أو أنواع جديدة تساهم في تسريع عملية التقاضي ، والحفاظ على وقت المحكمة وتوفير النفقات والتقليل من المخاطر. وتشرف على قسمين: قسم دعم الحلول البديلة، وقسم دعم إدارة الدعوى.

١٠. **مديرية حقوق الإنسان وشؤون الأسرة: تعمل على** إرساء الرؤية العصرية لمفهوم وتشريعات ومواثيق حماية وإحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وشرعية وضمانات التمتع بها، ودعم دور الوزارة في حماية هذه الحقوق والدفاع عن المجتمع والمصلحة العامة، والمساهمة في توفير البيئة القانونية المساندة للكيان الأسري، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في هذا المجال، والعمل على التوعية بهذه المفاهيم والمبادىء وبأهميتها وتأثيراتها على المواطن والمجتمع ككل. وتشرف المديرية على ثلاثة أقسام : قسم حماية الحقوق والحريات، وقسم شؤون الأسرة، وقسم منع الإتجار بالبشر.

١١. **وحدة قضاة المستقبل:** تعمل على تطوير برامج ومبادرات برنامج قضاة المستقبل بما في ذلك تطوير معايير وأسس الاختيار ، ووسائل الإعلان وسياسات الالتزام، ووضع المقترحات والتقارير ذات العلاقة والمساهمة في تأمين التمويل اللازم للابتعاث لهذه الغاية.

١٢. **وحدة السياسات والتطوير المؤسسي:** تعمل على الارتقاء بالأداء المؤسسي من خلال توفير الدعم الفني في مجالات وضع السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الاستراتيجي، ومتابعة وتقييم الأداء المؤسسي، وتحسين الخدمات المقدمة، ومسح الإجراءات والعمليات وتبسيطها وتوثيقها ومتابعة حوسبتها، واقتراح ومتابعة مشروعات تحسين وتطوير الأداء المؤسسي للوزارة ومرافقها والجهاز القضائي. وتشرف على قسمين: قسم التطوير المؤسسي، وقسم إدارة الجودة.

١٣. **وحدة السجل العدلي: تقوم ببناء** قاعدة بيانات شمولية تتضمن بيانات القضايا الجزائية والحقوقية المسجلة بحق الأردنيين والأجانب المقيمين في المملكة ، والأحكام الصادرة بحقهم بهدف تمكين الجهات المختصة من الحصول على المعلومات التي تلزمها بدقة وبسرعة مناسبة.

١٤. **وحدة مراكز الإصلاح والتأهيل:** ضمان معاملة النزلاء في مراكز الاصلاح والتأهيل معاملة تتفق والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة الأردنية الهاشمية ، والمعايير والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ،وتوثيق أية انتهاكات لحقوق الإنسان ، والتأكد من مراعاة الحدود الدنيا لمعاملة النزلاء، وتعزيز التعاون ما بين الجهات المعينة لمعالجة أية صعوبات أو اشكاليات تواجه عملية اصلاح وتأهيل النزلاء.

الفصل الثاني:

التحليل والتشخيص الاستراتيجي لمكونات البيئتين الداخلية والخارجية لوزارة العدل

الفصل الثاني التحليل والتشخيص الاستراتيجي لمكونات البيئتين الداخلية والخارجية لوزارة العدل (SWOT Analysis)

أولاً: تحليل وتشخيص الإنجازات في إطار الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

منذ تولي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية، أطلق خططاً شاملة للتطوير في المملكة حيث أمر جلالته بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٩ بتشكيل لجنة ملكية لتطوير القضاء، وأعدت الخطة التطويرية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٣). وقد ركزت هذه الخطة على القضايا التالية:

١. تعديل التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية، والمعهد القضائي وإجراءات التقاضي.
٢. تطوير القوى البشرية من خلال مضاعفة عدد الكادر الإداري ليصل الى ٨٠٠ قاضي في نهاية عام ٢٠٠٣، وزيادة عدد الكادر الإداري بتعيين ١٢٠٠ موظف إداري في نهاية العام نفسه.
٣. وضع برامج تدريبية – تدريب مهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية وايفاد قضاة في بعثات دراسية وزيارات ميدانية.
٤. تطوير البنية التحتية، فقد تم وضع الخطط لإنشاء قصور عدل في كل من محافظات إربد والبلقاء والكرك والمفرق وإنشاء أربع محاكم بداية في عمان، واستبدال كتابة محاضر المحاكمات اليدوية بالطباعة بواسطة أجهزة الحاسوب.

وقد حققت اللجنة العديد من الإنجازات في القطاع القضائي أبرزها زيادة عدد القضاة في المحاكم، والبدء بحوسبة أعمال المحاكم، وتعديل بعض القوانين الاجرائية لتسريع وتسهيل إجراءات التقاضي وخدمات المحاكم وغيرها من الأعمال، بعد انتهاء عمل اللجنة الملكية عام ٢٠٠٣ قامت وزارة العدل ببناء خطط استراتيجية بإمكاناتها الذاتية لتكمل مسيرة التطوير والتحديث في القطاع القضائي.

من خلال تشخيص وتحليل منهجيات إعداد الخطط الاستراتيجية وآليات التنفيذ وطبيعة الإنجازات المتحققة، يلاحظ وجود العديد من نقاط القوة والضعف في طريقة البناء والمتابعة والتنفيذ والتقييم. وسوف نستعرض في هذا البند أبرز الأهداف التي تطرقت إليها الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل وآليات بنائها وتنفيذها، وأبرز الإنجازات المتحققة، والكشف عن مواطن القوة والضعف والاستفادة من الدروس والعبر وتجنب المشاكل، وتجاوز التحديات في بناء الخطة الجديدة للأعوام الثلاث القادمة (٢٠١٤-٢٠١٦). وفيما يلي استعراض للخطط الاستراتيجية العامة والمتخصصة التي أعدتها ونفذتها وزارة العدل:

ا. الخطة الاستراتيجية لتطوير القضاء (٢٠٠٤-٢٠٠٦):

تم إعداد أول خطة استراتيجية لوزارة العدل تحت اسم استراتيجية تطوير القضاء الأردني للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦). تضمنت أحد عشر محوراً استراتيجياً على النحو التالي:

١. محور تعزيز النزاهة والاستقلال القضائي
٢. محور تعزيز كفاءة الجهاز القضائي وتطوير الأنظمة والإجراءات.
٣. محور تقليل الطلب على المحاكم.

٤. محور تعزيز الرقابة والتفتيش القضائي.
٥. محور تعزيز وتطوير البنية التحتية للمحاكم.
٦. محور تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة العدل.
٧. محور أتمتة وحوسبة وظائف وزارة العدل والمحاكم.
٨. محور تنمية وتطوير الموارد البشرية للقضاة وأعوانهم.
٩. محور تعزيز كفاءة الخدمات التي يقدمها الجهاز القضائي.
١٠. محور العلاقة مع كليات الحقوق ونقابة المحامين.
١١. محور المراجعة المستمرة للقانون وتطبيقاته.

حققت الوزارة عدداً من الإنجازات في إطار هذه الخطة أبرزها ما يلي:

١. **أتمتة وحوسبة وظائف وزارة العدل والمحاكم**: تم حوسبة إجراءات التقاضي في المحاكم والدوائر، منها محكمة الجنايات الكبرى ودائرة النيابة العامة/الجنايات الكبرى، ودائرة مدعي عام عمان، ومحكمة شمال عمان الإبتدائية، ومحكمة جنوب عمان الإبتدائية، ومحكمة شرق عمان الإبتدائية، ومحكمة غرب عمان الإبتدائية وتم تدريب الإداريين والقضاة في جميع هذه المحاكم والدوائر على استخدام النظام المحوسب.
٢. **تعزيز التفتيش القضائي والنزاهة:** تمت مراجعة معايير التفتيش القضائي وتوسيع نطاقها، لتشمل الأخذ بتقييم رؤساء المحاكم للقضاة لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية لأداء القاضي وسلوكه، وتصميم برنامج حاسوب بناء على احتياجات المفتشين لتسريع إجراءات التفتيش، وإعداد التقارير وحساب أوزان المعايير.
٣. **تعزيز كفاءة الجهاز القضائي وتطوير الأنظمة والإجراءات**: تطوير نظام محوسب للتسجيل والقبول في المعهد القضائي ونظام آخر لإدارة الفعاليات، وتجهيز قاعات المعهد القضائي بوسائل تدريبية حديثة من مختبرات حاسوب وتوابعها، وتم إعداد مجموعة من المدربين القضائيين والأكاديميين، وتوثيق إجراءات عمل كافة أقلام ودوائر المحاكم وتوحيدها وفقا لمعايير ضبط جودة الإجراءات، وتم إعادة هندسة الإجراءات في دائرة الكاتب العدل/عمان وتركيب أجهزة اصطفاف للتسهيل على المراجعين وتسريع إجراءات إنجاز معاملاتهم.
٤. **مجال تنمية الموارد البشرية للقضاة واعوانهم وموظفي المحاكم**: تم تنفيذ خطة التدريب المستمر السنوية للقضاة، وقد شارك قضاة محاكم الصلح والبداية والاستئناف والمدعين العامين ومساعدي المحامي العام المدني في الوسط والشمال والجنوب، وتم تحديد الاحتياجات التدريبية لإكسابهم المهارات المطلوبة، وبناء عليها تم تصميم دورات متخصصة. شارك المئات من القضاة في دورات خارجية ومؤتمرات بموضوعات قانونية وقضائية، وتدريب المئات من كادر الموظفين من كافة المحاكم في المعهد القضائي على أعمال الكاتب العدل ومأموري التبليغات.
٥. **في مجال البنية التحتية للمحاكم**: تم انجاز مباني ثلاثة قصور عدل في كل من السلط وإربد والكرك، كما تمت المباشرة بإجراءات إنشاء دار للقضاء العالي تضاهي الدول المتقدمة ومبنى للمعهد القضائي، كما بوشر بتكييف قصر العدل في عمان.

٢. الخطة الاستراتيجية لتطوير القضاء للعامين (٢٠٠٧-٢٠٠٩):

كانت الخطة الثانية لوزارة العدل لمدة عامين (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وقد أرست هذه الخطة أسس التكامل مع الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها والمتمثلة في ترسيخ دولة الحق والقانون، وتحقيق العدل والمساواة وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وأخيرا تعزيز استقلال القضاء.

وقد تبنت الخطة ثمانية أهداف استراتيجية على النحو التالي:

١. تأمين الأطر القانونية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز النزاهة واستقلال القضاء.
٢. تحسين الإدارة القضائية.
٣. تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة.
٤. الارتقاء بمعارف وقدرات ومهارات القضاة وأعوانهم وتوفير المخصصات اللازمة.
٥. حوسبة الإدارة القضائية باستخدام أحدث التقنيات الملائمة (تقديم خدمات الكترونية).
٦. تعزيز الثقة بالقضاء من خلال تفعيل قنوات الاتصال مع المجتمع المدني والإعلام وغيرهم من الشركاء في عملية التقاضي.

حققت الوزارة عدداً من الإنجازات في إطار هذه الخطة أبرزها ما يلي:

١. **تأمين الأطر القانونية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية**: تعزيز النزاهة واستقلال القضاء، وإجراء مراجعة لقانون استقلال القضاء والتشريعات ذات العلاقة لتضمينه بمعايير وركائز الاستقلال القضائي التي يتم الاتفاق عليها، والانتهاء من مسودة مشروع قانون السلطة القضائية الذي بموجبه تم نقل صلاحية التنسيب بتعيين القضاة من وزير العدل إلى لجنة قضائية، ومنح صلاحيات التنسيب بالإحالة على التقاعد والانتداب والترفيع والإحالة للمجلس التأديبي الى لجنة قضائية، وإتباع التفتيش الى المجلس القضائي مع منح المفتشين مدة خدمة محددة وتحصينهم خلالها من النقل أو الانتداب بسبب أعمال التفتيش، ورفع المشروع الى رئاسة الوزراء لاستكمال الإجراءات القانونية لإصداره، وإعداد مسودات مشاريع قوانين معدلة لقوانين أصول المحاكمات الجزائية والمدنية وقانون العقوبات والمعاملات الإلكترونية.
٢. **حوسبة الإدارة القضائية باستخدام أحدث التقنيات الملائمة**: تم الانتهاء من حوسبة إجراءات التقاضي في محكمة التمييز، ومحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف عمان، ومحكمة الجنايات الكبرى، ومحكمة استئناف الجمارك، ومحكمة الجمارك الإبتدائية، والمحاكم الإبتدائية، وعدد من المحاكم الصلحية، وتطوير برنامج ميزان وربط المحاكم بشبكة موحدة.
٣. **الارتقاء بمعارف وقدرات ومهارات القضاة وأعوانهم وتوفير المخصصات اللازمة**: زيادة قدرات المعهد القضائي في مجال إعداد قضاة مؤهلين متميزين لتولي الوظائف القضائية، وزيادة المعارف القانونية لدى القضاة واطلاعهم على المستجدات في مجال العلوم القانونية من خلال متابعة المعهد لتنفيذ خطة التدريب السنوية، وتنفيذ تدريب تخصصي للقضاة في المجالات ذات الأولوية: مثل عمليات البنوك وقانون المنافسة والتصفية والإفلاس وقضايا الأوراق المالية وآليات عمل البورصات وأسواق الأسهم والملكية الفكرية والتأمين والتجارة الإلكترونية.
٤. **تعزيز الثقة بالقضاء من خلال تفعيل قنوات الاتصال مع المجتمع المدني والإعلام وغيرهم من الشركاء في عملية التقاضي**: تنفيذ دراسة مسحية لقياس الوعي العام للمواطن الأردني حول استراتيجية تطوير القضاء والمشاريع القائمة والإنجازات والخطط المستقبلية، ودراسة مسحية أخرى لقياس مدى اطلاع منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمحامين والقضاة على مشاريع التطوير، وتنفيذ عدد من برامج التوعية بدور القضاء وخطط التطوير والمشاريع المنفذة وتوزيع عدد من المطبوعات التوعوية وعدد من الحملات الإعلامية، وتحديث وتطوير المواقع الإلكترونية القضائية وزيادة الوثائق التي تم تحميلها.

٣. الخطة الاستراتيجية الخماسية لتطوير القضاء (٢٠٠٨-٢٠١٢):

١. استندت هذه الخطة على الأهداف الوطنية التي تم ادراجها في كل من وثيقة كلنا الأردن والأجندة الوطنية والتي تساهم وزارة العدل في تحقيقها، وعلى هذا الأساس فقد صيغت في الخطة الاستراتيجية أهداف وطنية وأهداف مؤسسية، وقد تطرقت وثيقة كلنا الأردن الى هدف واحد هو: ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والشفافية، في حين ركزت أهداف الأجندة الوطنية على هدفين ذوي صلة بالقطاع القضائي هما:

٢. ترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق العدل والمساواة.

٢. تعزيز استقلالية النظام القضائي وعدالته ومواصلة تفعيل دوره في حفظ الحقوق والحريات.

كما اعتمدت الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل الخطة الاستراتيجية للجهاز القضائي المعتمدة من قبل المجلس القضائي والقائمة على ثلاثة أهداف رئيسية هي:

١. الوصول بالقضاء الأردني الى أرفع مستويات التقدم وتحقيق العدالة والاستقلال من خلال عملية التطوير والتحديث.

٢. إقرار العدالة وتحقيق الإنصاف على نحو فعال وناجز للجميع في الأردن بضمانة سلطة قضائية تتسم أعمالها بالكفاءة والمساءلة والاستقلال.

٢. قضاء أردني ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية من خلال: استحداث تعديلات تشريعية تتعلق بالجهاز القضائي والمعهد القضائي الأردني، وتيسير عملية التقاضي وإجراءاتها، وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية.

ركزت أهداف وزارة العدل المؤسسية في مجال تطوير القضاء على خمسة أهداف رئيسية خلال الخمس سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) هي:

١. الارتقاء بمستوى أداء وخدمات الجهاز القضائي والقانوني للقيام بمهامهما بكفاءة وفعالية.

٢. تعزيز التعاون القضائي والقانوني وبناء العلاقات والتنسيق مع الجهات المحلية والدولية في مختلف المجالات ذات العلاقة.

٢. وضع السياسات والأطر التشريعية اللازمة لمواكبة التطورات والمستجدات المحلية والدولية للمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

٢. إرساء الرؤيا العصرية لمفهوم التشريعات ومواثيق حماية واحترام حقوق الإنسان والأسرة.

٢. نشر الثقافة القانونية بين مختلف شرائح المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم.

أبرز الإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الخماسية وهي على النحو التالي:

١. **وضع السياسات والأطر التشريعية اللازمة لمواكبة التطورات والمستجدات المحلية والدولية للمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنافسية الاقتصادية.** في هذا الإطار تم العمل على ما يلي:

- تم تقديم العديد من الاستشارات القانونية الواردة من رئاسة الوزراء والوزارات الأخرى والمؤسسات العامة.
- تقديم العديد من الاستشارات القانونية في مسائل تتعلق بأعمال الوزارة مثل (الموارد البشرية، والمالية، والإدارية والرقابة الداخلية) وتقديم الاستشارات الداخلية للجنة العطاءات وقسم المشتريات والاستشارات التي تحال من جميع المديريات الداخلية في الوزارة والمحاكم.
- تمت المشاركة في إعداد مسودة مشاريع القوانين التالية: قانون المحكمة الدستورية، وقانون الهيئة المستقلة للانتخابات، ومشروع قانون القضاء الإداري، ومشروع قانون استقلال القضاء، و قانون نقابة المعلمين.
- تمت المشاركة في إعداد مسودة مشاريع معدلة للتشريعات التالية: قانون العقوبات المعدل، وقانون المالكين والمستأجرين، وقانون منع الجرائم، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون الانتخاب، وقانون نقابة الفنانين، وقانون الجوازات، وقانون البلديات، وقانون الأحزاب.
- تمت المشاركة في إعداد مسودة مشاريع معدلة لمجموعة كبيرة من الأنظمة ومنها: نظام الوحدات الإدارية في المجلس القضائي، ونظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة وأعوان القضاء، ونظام المعهد القضائي الأردني، ونظام المعهد الدبلوماسي، وأنظمة سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي.

٢. **المعهد القضائي الأردني**: ضمن برنامج دبلوم المعهد القضائي) التدريب الإعدادي(بلغ عدد خريجي هذا البرنامج منذ انشائه ٦٠٨ خريجين منهم ١٣٦ من الإناث، وضمن برنامج التدريب المستمر والتخصصي بلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج ٧٦٩ مشاركا. ووقع المعهد عددا من مذكرات التفاهم في إطار التعاون العربي والدولي منها: اتفاقية الشبكة الأوروبية للتعاون في مجال التدريب القضائي بين عدد من الدول العربية والأوروبية، واختيار المعهد القضائي الأردني مقرا للشبكة، واستقبال الوفود الزائرة للمعهد للاطلاع على تجربة المعهد في مجال التدريب والتأهيل القضائي.

٣. **التطوير المؤسسي والتعاون الدولي** : متابعة سير العمل في المشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وانجاز العديد من اتفاقيات التعاون الدولي، والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

٤. **تنمية الموارد البشرية**: تم تعيين عدد من الموظفين من مختلف الفئات، ومتابعة البعثات العلمية والمنح الدراسية، وعقد الدورات التدريبية المتخصصة للموظفين من مختلف المستويات والاختصاصات.

٥. **البنية التحتية**: استلام مبانى قصور العدل الجديدة وتجهيزها، ومتابعة صيانة مباني المحاكم في مختلف المحافظات، وتجهيز المباني وفقا لاحتياجات المحاكم.

٦. الحلول البديلة وإدارة الدعاوى: تم توسيع تجربة إدارة الوساطة في جميع المحاكم الابتدائية في عمان والزرقاء وإربد والسلط، وقد تم اخضاع برنامج الوساطة للتقييم والدراسة للوقوف على المشاكل والتحديات وإيجاد الحلول لها، ووضع نظام أرشفة ورقي لإدارات الوساطات، وتنفيذ برنامج التوعية لفكرة الوساطة لتوسيع مفهومها.

٧. **حقوق الإنسان وشؤون الأسرة**: تم المشاركة في عدد من مشاريع الاتفاقات والقوانين والوثائق مثل مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها، ومنع الاستنساخ البشري، ومشروع قانون الاحداث، وحقوق الطفل، ومشروع وزارة الخارجية الامريكية للحريات الدينية لعام ٢٠١١... وغيرها.

٨. **تطوير وتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصال**: اصبحت جميع المحاكم مربوطة على شبكة الوزارة بتقنية **MPLS**، وجميع المحاكم فيها خوادم رئيسية وجميع الموظفين الذين تستدعي طبيعة عملهم استخدام الحاسوب، يمتلكون الآن أجهزة حاسوب، بلغ عدد الحسابات الإلكترونية ١٩٥٣ وعدد البريد الإلكتروني ١٠٤٠، وأصبح (٩٥٪) من جميع الأعمال المالية والإدارية محوسبة، وبلغ عدد الأنظمة والبرامج المحوسبة (٧٧) نظاما، ومجموع الخدمات الإكترونية (١٠) خدمات، ووجود الخدمات الإلكترونية التفاعلية مع المواطن مثل خدمة شهادة عدم المحكومية، وخدمة الاستعلام عن القضايا، ووجود ربط إلكتروني مع دوائر حكومية، ووجود خدمات إلكترونية للموظفين.

٤. استراتيجية الاتصال والعلاقات العامة لوزارة العدل والمجلس القضائي:

تم بناء استراتيجية الاتصال والعلاقات العامة لدعم استراتيجية تطوير القضاء، في مجال تلبية احتياجات الاتصال والعلاقات العامة لوزارة العدل والمجلس القضائي على نطاق أوسع من حيث:

١. تعزيز الاتصال داخل إطار وزارة العدل، بما في ذلك الاتصال مع موظفي المحاكم والسادة القضاة.
٢. وضع آليات لدعم الاتصال والعلاقات العامة الداخلية والخارجية.
٣. رفع مستوى وعي العامة بدور الجهاز القضائي وجهود الإصلاح والتطوير.
٤. وضع آليات للشركاء من ذوي العلاقة تمكنهم من الحصول على المعلومات عن النظام القضائي.

في إطار هذه الاستراتيجية تتولى مديرية الاتصال والعلاقات العامة مسؤولية الاتصال ما بين وزارة العدل وجمهورها المستهدف والشركاء الرئيسيين، كما أنها تعنى بتوفير الدعم الفني للمجلس القضائي والمعهد القضائي الأردني في اتصالهم اليومي مع مختلف فئات الجمهور لضمان إيصال رسائل متوافقة، وتحقيق معايير الجودة في عمليات الاتصال الداخلي والخارجي، إضافة إلى تقديم الإرشاد على الصعيد الاستراتيجي، كما تهدف وزارة العدل والمجلس القضائي الى وضع استراتيجيات اتصال وخطط عمل منفصلة تكون منسجمة ومتناسقة فيما بينها ومستقلة ذاتيا من حيث الموظفين والمخصصات المالية المرصودة. وابرز الإنجازات المتحققة في هذا المجال هي على النحو التالي:

١. تنظيم المؤتمرات الصحفية والرسمية الخاصة بالوزارة والمتعلقة بعملها.
٢. نشر الاخبار الصحفية وتوزيعها على الصحف المحلية، وإعداد التقارير والتحقيقات الصحفية الهادفة الى زيادة وعي الجمهور بحقوقه وواجباته الدستورية والقانونية.
٣. إصدار نشرات وزارة العدل الاخبارية الإلكترونية.
٤. المشاركة في تنظيم العديد من الفعاليات والأنشطة وتغطيتها إعلاميا.

ثانياً: التحليل والتشخيص لآلية بناء وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٢)

يهدف هذا التشخيص الى دراسة آلية ومنهجية بناء الخطط الاستراتيجية في وزارة العدل، والتعرف على مواطن الضعف والقوة في هذه الآليات، وعلى مستوى البيئتين الداخلية والخارجيه للاستفادة منها، وتجنب المشاكل عند وضع الخطة الاستراتيجية للأعوام الثلاث القادمة ٢٠١٤-٢٠١٦، وقد سبق وأن قمنا باستعراض أهداف الخطط السابقة وأبرز الإنجازات المتحققة، وفيما يلي مخرجات التشخيص الاستراتيجي:

١. نقاط القوة في آلية ومنهجية بناء وتنفيذ الخطط الاستراتيجية:

تتمثل أبرز نقاط القوة في خطط الوزارة الاستراتيجية في وجود الإرادة السياسية والتنظيمية الصلبة لدى متخذي القرار في وزارة العدل، والرغبة في إجراء نقلة نوعية في عمل الوزارة منذ عام ٢٠٠٤ من مرحلة العشوائية في العمل لتطوير القطاع القضائي، وتحسين الأداء في عمل الوزارة الى مرحلة التخطيط المنظم والتطوير المستمر المبني على رؤيا ورسالة واضحتين، وأهداف محددة وأنشطة وبرامج ومشاريع لتحقيق هذه الأهداف والغايات، وقد شهدت منهجية بناء الخطط نقاط قوة أخرى أبرزها ما يلي:

١. إعتماد قاعدة مرجعية واضحة في عملية التطوير والتحديث للقطاع القضائي وهي التوجيهات الملكية السامية نحو الإصلاح والتغيير فيما يتعلق بتطوير القضاء وتحسين الأداء والنزاهة والشفافية في عمل مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات القضائية.
٢. التكامل في بناء الخطط الاستراتيجية بين الأهداف الوطنية في الأجندة الوطنية ووثيقة كلنا الأردن، والأهداف المؤسسية التي تعمل عليها وزارة العدل ومؤسسات الجهاز القضائي، هذا التكامل أساسي من أجل التعاون والتنسيق المشترك للوصول الى الغايات المنشودة بعيدا عن الازدواجية والتضارب في الأعمال.
٣. اشراك الموظفين من مختلف المستويات في عملية التخطيط من خلال تحديد الأنشطة والتدخلات كل في اختصاصه لتحقيق الأهداف، والمشاركة في عملية التنفيذ والمتابعة أسهم في تكوين نواة من كادر الوزارة والجهاز القضائي قادرة على بناء وإدارة عملية التخطيط الاستراتيجي.

٢. نقاط الضعف في آلية ومنهجية بناء وتنفيذ الخطط الاستراتيجية:

لوحظ من خلال التحليل البنيوي لخطط وزارة العدل عدم التفريق بين الأهداف الاستراتيجية الرئيسية والأهداف الفرعية لتحقيقها، فقد وضعت جميع الأهداف في رزمة واحدة وبنفس الأوزان، ولم يتم المقاربة بين الأهداف ورؤية ورسالة الوزارة، كما أن الأنشطة والتدخلات لتحقيق الأهداف تقترب أحيانا من الأهداف وفي أحيان كثيرة تبتعد عنها، بالإضافة لذلك هناك نقاط ضعف أخرى في بنيوية الخطط الاستراتيجية تضعف الحوافز للتنفيذ والمتابعة على النحو التالي:

١. وجود عدة خطط استراتيجية لوزارة العدل والقضاء مثل: استراتيجية وزارة العدل ٢٠٠٨-٢٠١٢، واستراتيجية تطوير القضاء ٢٠١٠-٢٠١٢، ومن ثم استراتيجية البناء ٢٠١٢-٢٠١٤، ومن المفترض وجود استراتيجية موحدة لقطاع العدل تضم كلا من استراتيجية وزارة العدل واستراتيجية القضاء، حيث أن تعدد الاستراتيجيات يوقع راسمي السياسات في متاهة توزيع الأنشطة والتدخلات بين الخطط وازدواجية التنفيذ والمتابعة.
٢. ضعف المشاركة الواسعة في وضع الخطط الاستراتيجية على المستوى الأفقي للموظفين في الوزارة وفي المحاكم من مختلف الاختصاصات، وعلى المستوى العمودي من مختلف الإدارات العليا ويظهر ذلك في ضعف الأنشطة والتدخلات لتحقيق الأهداف، وعدم وضوح أهداف بعض الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمتعلقة بالمحاكم، وبالإدارة الهيكلية والتنظيمية للموارد البشرية.

٣. عدم توفر الاستقرار الوظيفي للكفاءات بسبب التنقلات العشوائية داخل مؤسسات العدالة وخروج الكفاءات والخبرات الى مواقع عمل أخرى لقلة الرواتب والحوافز المادية.

٤. عدم وجود خطط تنفيذية محددة الأهداف، وعدم وضوح برامج تنفيذ ومتابعة، كما أن الأنشطة والتدخلات غير مرتبطة ببرامج وبجداول زمنية وموازنات ومسؤوليات التنفيذ.

٥. ضعف التنسيق المشترك في مجال تطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بقطاع العدالة.

٦. التداخل بين مسؤوليات وزارة العدل والجهاز القضائي وعدم تحديدها يضعف آليات التنفيذ وتحقيق الأهداف.

٧. عدم وضوح العلاقة بين مؤسسات وزارة العدل والمؤسسات المحلية ذات العلاقة يؤدي الى ازدواجية الأعمال وتداخلها.

٨. عدم توفر آليات لمتابعة التنفيذ والرقابة والتقييم وعدم وضوح مؤشرات الأداء في الخطط وكيفية قياسها.

٩. قلة برامج التثقيف والتوعية الموجهة نحو المجتمع المدني والجمهور حول دور السلطة القضائية ومبدأ سيادة القانون.

١٠. غياب العمل الإعلامي الإستراتيجي لمؤسسات قطاع العدالة الموجهة نحو الجمهور ووسائل الإعلام والصحافة.

١١. ضعف دور وزارة العدل في التواصل مع نقابة المحامين، وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية، وتزويد مكتباتها بالأبحاث والدراسات القانونية المتخصصة.

٣. الفرص المتاحة في تطوير آلية ومنهجية بناء الخطط الاستراتيجية:

أبرز الفرص المتاحة في وزارة العدل في مجال تحسين وتطوير آليات ومنهجيات إعداد الخطط الاستراتيجية الرعاية الملكية السامية لمسيرة تطوير وتحديث الجهاز القضائي في إطار عملية الإصلاح الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضوح الأهداف الوطنية المتمثلة في ميثاق النزاهة الوطنية، بالإضافة لذلك تتوفر فرص متاحة أخرى أمام التقدم في آلية بناء الخطط الاستراتيجية وهي:

١. وجود مؤسسات راسخة وعريقة في قطاع العدل تتميز بالكفاءة والإدارة الحصيفة اكتسبتها عبر العقود الماضية من العمل الدؤوب في رعاية مصالح المواطنين وصون حقوقهم وحمايتها.

٢. توفر الدعم لوزارة العدل من قبل المؤسسات الدولية والدول المانحة من خلال تمويل برامج قطاع العدالة.

٣. التوجه القوي لدى متخذي القرار في قطاع العدل نحو مأسسة العلاقة بين مؤسسات قطاع العدل وخاصة بين وزارة العدل والجهاز القضائي والمؤسسات المحلية الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة.

٤. التوقعات المستقبلية في تطوير وتحديث آلية ومنهجية بناء الخطط الاستراتيجية:

تشير التطورات إلى أن قطاع العدالة يتجه نحو بناء علاقات تشاركية بين أطراف مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية قائمة على الانفتاح على الرؤى والأفكار التي يطرحها المواطنون واصحاب الخبرة. ويتوقع مستقبلا أن يتم العمل على صياغة خطة استراتيجية موحدة وشاملة لقطاع العدالة (وزارة العدل، الجهاز القضائي)، تتشارك الأطراف جميعها في وضع خطة استراتيجية وخطة تنفيذية تعمل كل جهة على تنفيذ الجزء الخاص بها في عمل تكاملي تشاركي لتحقيق الأهداف المشتركة.

تمهيدا للوصول الى التشاركية الشاملة تم صياغة هدف استراتيجي رئيسي ضمن المحورين الثالث والرابع في الخطة الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٦) وهما: "تعزيز القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة" من خلال بلورة هدفين فرعيين يتضمنان العمل المشترك بين مؤسسات العدالة في "رسم وبلورة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعتمدة" والثاني يتضمن " تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية اسس التعاون مع المؤسسات الدولية".

ثالثاً: تحليل وتشخيص الإطار التشريعي

الإطار التشريعي هو جملة التشريعات المعمول بها والناظمة لعمل مؤسسات قطاع العدالة، وتشمل الدستور والقوانين والأنظمة والتعليمات ،، والاتفاقات الدولية النافذه . فيما يلي مخرجات التشخيص الاستراتيجي للإطار التشريعي :-

١. نقاط القوة في الإطار التشريعي:

أظهرت نتائج تشخيص وتحليل الإطار التشريعي في الخطط الاستراتيجية أن أبرز نقاط القوة في هذا الإطار يتمثل في وجود مرونة عالية في التفاعل مع التطورات التي يفرضها الواقع، والتعديلات الدستورية وحركة الإصلاح التي يشهدها قطاع العدالة. وتوفر الهياكل التنظيمية الأساسية في مؤسسات العدالة القادرة على إحداث التغيير في الإطار التشريعي نحو الأفضل، بالإضافة إلى ذلك هناك نقاط قوة أخرى يمكن إجمالها بما يلي:

١. وضوح المرجعيات في قضية استقلال القضاء سواء على مستوى الرؤيا الملكية أو على مستوى الوثائق الوطنية المعتمدة كميثاق النزاهة، وتأكيد الدستور الأردني على استقلال القضاء وتطوير القضاء أولوية وطنية.

٢. توفر الإرادة السياسية والقانونية والرغبة في التطوير في الناحية التشريعية لدى متخذي القرار في مؤسسات العدالة، والاستجابة للمستجدات على الساحة الأردنية للتغيرات التي ترافق حركة الإصلاح والتطوير والتحديث ومواكبة التطورات والتعقيدات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتطور التكنولوجي في أنظمة المعلومات والاتصال التي يرافقها عملية التعديل والتحديث للتشريعات والقوانين.

٣. إلمام العاملين في الوزارة بالتشريعات القانونية السائدة ومواكبتهم للتطورات السائدة على المستوى المحلي والدولي.

٤. توفر خارطة طريق لتحقيق استقلال الجهاز القضائي من خلال تطوير قانون السلطة القضائية، وتحديد دور كل من المجلس القضائي ووزارة العدل، والسعي لإقراره وتبني آلية لتعديل واقتراح وصياغة التشريعات والقوانين قائمةٍ على مبدأ الشراكة مع الشركاء المحليين والخارجيين.

٢. نقاط الضعف في الإطار التشريعي:

أظهرت نتائج تحليل الواقع أن أبرز نقاط الضعف في مجال العمل في الإطار التشريعي عدم توفر الدعم اللازم لإدارة الشؤون القانونية في الوزارة لتكون المرجع القانوني المختص لتتولى دراسة جميع القوانين والتشريعات، لمعرفة مدى ملاءمتها مع التعديلات الدستورية للتطورات والمستجدات المحلية والدولية، خاصة تلك القوانين المتعلقة باستقلال القضاء ونظام الرقابة والمساءلة والتفتيش القضائي والمعهد القضائي ومراكز الإصلاح والتأهيل وغيرها، بالإضافة لذلك هناك عدد من نقاط الضعف والتحديات في هذا المجال تتلخص بما يلي:

١. عدم وضوح العلاقة بين وزارة العدل والجهاز القضائي وتداخلها في العديد من المجالات منها اختيار القضاة، والتدريب، والتفتيش القضائي، والموازنة ... وغيرها.

٢. عدم توفر أنظمة وتشريعات تساعد وتحث المواطن على المشاركة الفاعلة والانخراط الحقيقي في عملية صنع وتنفيذ القرارات والسياسات في مؤسسات العدالة كأساس لنيل ثقته بهذه المؤسسات، ومقدمة لإنجاح عملية التطوير والتحديث والإصلاح الشامل.

٣. عدم مواكبة القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال المحاكم، وأعمال النيابة العامة، والتشريعات المتعلقة بسير الإجراءات القضائية للمستجدات لغايات تسريع الفصل في القضايا.

٤. تباطؤ في سن مسودات القوانين بعد الانتهاء من صياغتها وتركها لفترة طويلة في ديوان التشريع والرأي بسبب عدم توفر آليات للمتابعة، وممارسة الضغوط من أجل سنها ونشرها في الجريدة الرسمية.

٥. غياب وضعف التوافق المسبق بين الجهات المتعددة ذات العلاقة بتشريع معين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الوصول إلى نص تشريعي واضح يلبي حاجات جميع الأطراف ذات العلاقة.

٦. ضعف جهود التطوير والتحديث للتشريعات التنظيمية المتعلقة بالموارد البشرية والهيكلية الإدارية، أدى الى اتساع الفجوة بين المستويات الإدارية في ظل غياب خطط الإحلال الوظيفي وهجرة الكفاءات وصعوبة استقطابها، وعدم مراجعة الوصف الوظيفي والمهام الوظيفية، وعدم وضوح المسار الوظيفي ونظام الحوافز والترفيع والترقية ... وغيرها.

٧. عدم توفر نظام تقييم الأداء المؤسسي والفردي الموضوعي والواضح.

٨. عدم توفر رؤية واضحة كمرجعية لعملية إصلاح الأنظمة الإدارية والمالية، وتعزيز القيم المؤسسية في مؤسسات العدالة، وعدم وجود آليات لتجذير الأنظمة المتعلقة بحق الأفراد في الحصول على المعلومات، وضعف انظمة الرقابة والمساءلة وفق معايير مهنية وموضوعية.

٩. عدم توفر التشريعات الناظمة لمأسسة العلاقة التشاركية بين مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الرسمية ذات الصلة من جهة وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

١٠. قلة وضعف الخبرات في موضوع الصياغة التشريعية

١١. عدم وجود دراسات للأثر التشريعي التي توضح أثر التشريع على المجتمع والاقتصاد وغيرها.

٣. الفرص المتاحة في الإطار التشريعي:

أفضل الفرص المتاحة في هذا المجال الرسالة الملكية السامية لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٨ وميثاق النزاهة الوطنية التي تحث على ضرورة وجود تشريعات في مؤسسات الدولة تعمل على التوازن بين اعتبارات العدل والحرية من ناحية وبين دواعي الأمن والنظام والاستقرار من ناحية أخرى، وكذلك توفير بنية هيكلية وتنظيمية تكفل قيام المؤسسات بتقديم خدمات للمواطنين ذات جودة عالية وبدرجة من الشفافية والعدالة، وتبني تشريعات وإجراءات لتكريس سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، بالإضافة لذلك تتوفر فرص متاحة أخرى في الإطار التشريعي هي:

١. التعديلات الدستورية الأخيرة التي تستدعي تعديل جملة من القوانين حتى تصبح متوافقة مع التعديلات الدستورية الأخيرة مثل قانون القضاء الإداري وغيرها من القوانين.

٢. توفر الرغبة لدى متخذي القرار في مؤسسات القضاء على ردم الثغرات القانونية والمؤسسية في الأنظمة والتشريعات، من أجل إرساء مؤسسات راسخة تتميز بالكفاءة والإدارة الحصيفة لتسهم في رعاية مصالح المواطنين وصون حقوقهم وحمايتها.

٣. وجود قضاة أكفاء قادرين على تلمس التطورات في الساحة القضائية والقانونية، ونوعية المستجدات في القضايا التشريعية والقانونية لتواكب التشعب والتعقد في الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكنتيجة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٤. وجود مشاريع الدعم من الدول المانحة التي ستعمل على بناء القدرات في مجال الصياغة التشريعية.

٤. التوقعات المستقبلية في الإطاري التشريعي:

يتوقع توفير آلية لمراجعة وتطوير جملة من التشريعات والقوانين ذات الأولوية المتعلقة بالتشريعات التي تتطلبها التعديلات الدستورية ، والقوانين المؤقتة المعمول بها حاليا حسب الأولوية، وقانون الجرائم الاقتصادية ، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وقانون منع الإتجار بالبشر، وإيجاد آلية لمراجعة القوانين بشكل دوري وما ينبثق عنها من أنظمة وتعليمات، إضافة لذلك يتوقع ما يلي:

١. نظرا لأهمية هذا الموضوع يتوقع أن تتضمن الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاثة القادمة محور/هدف رئيسي يعالج التحديثات في منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة "المساهمة في تطوير وتحديث منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة» وجسر الفجوة في التشريعات والأنظمة وبما يتناسب مع التعديلات الدستورية.

٢. المواءمة بين التشريعات الوطنية والعهود والمواثيق الدولية التي وقعت عليها الدولة، والعمل على إدخال احكامها الى التشريعات الوطنية وخاصة في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والطفولة والعمال حيز القوانين المرعية. وهذا يتطلب العمل الجاد والدؤوب على إزالة كل ما يشوب القوانين الوطنية من تميز او تحيز.

٣. تمكين القوى الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، وجماعات المصالح والمؤسسات الدولية من التعبير عن آرائهم بشأن التشريعات التي تؤمن مصالح الناس وتحميها. "تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية".

٤. مراجعة قانون التنفيذ بما يضمن سرعة تنفيذ الأحكام ، ومراجعة قانون البينات بما يتيح اعتماد الوسائل الحديثة في الإثبات ، ويدخل هذا الموضوع ضمن المحور الرابع في الهدف الفرعي "المساهمة في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقا للعدالة الناجزة".

٥. تعديل نظام قضاة المستقبل، ونظام المساعد القضائي.

٦. مراجعة التشريعات المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية بهدف "تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية».

٧. وضع دليل صياغة للتشريعات بالتعاون مع الجامعات والمعهد القضائي ونقابة المحامين ليكون دليل استرشادي عند وضع القوانين والتشريعات. ويغطي هذه المواضيع الهدفان: "مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين" و "تعزيز التعاون في كليات الحقوق".

رابعاً: تحليل وتشخيص الإطار المؤسسي لمؤسسات وزارة العدل

استعرضنا في الفصل الأول البنية المؤسسية والتنظيمية لوزارة العدل ومن خلال تشخيص وتحليل الإطار المؤسسي، وقد أظهرت النتائج وجود نقاط قوة وضعف وفرص متاحة في الإطار المؤسسي على النحو التالي:

١. نقاط القوة في الإطار المؤسسي لوزارة العدل في البيئتين الداخلية والخارجية:

تتمثل أبرز نقاط القوة في الإطار المؤسسي في كفاءة الكادر البشري في مؤسسات الوزارة ، ومواكبة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، وتوفير البنية التحتية اللازمة وتوفير بيئة عمل داعمة لتحسين الأداء، بالإضافة لذلك تتوفر نقاط قوة أخرى في الإطار المؤسسي تساعد وتحفز عملية التطوير والتحديث وهي:

١. توفر إرادة سياسية في الإدارة العليا داعمة لعملية التطوير والتحديث ، ومنفتحة على المستجدات التشريعية والقانونية والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال و الجهاز القضائي على أرض الواقع

٢. توفير الدعم اللوجستي للمحاكم النظامية ، وتحسين البنية التحتية وتزويدها بالأجهزة والمعدات، وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور، وتوفير مكتبة قانونية ولوحات ارشادية للجمهور وبرامج حاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٣. توفر خدمات الربط الإلكتروني مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى منها دائرة الأحوال المدنية، ودائرة الجمارك، ومديرية الأمن العام، ووزارة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وسلطة إقليم العقبة الاقتصادية.

٤. يوجد لدى الوزارة علاقات مميزة في إطار التعاون المحلي والعربي والدولي من خلال مذكرات التفاهم الموقعة مع مختلف الجهات الأوروبية والدول العربية، ومن خلال الندوات وورش العمل في إطار التعاون المحلي والعربي والدولي.

٥. وجود نظام حوافز للموظفين وجود اللجان الثقافية والرياضية والاجتماعية، التي تساهم في زيادة الارتباط والتعاون بين الموظفين.

٢. نقاط الضعف والتحديات في الإطار المؤسسي لوزارة العدل في البيئتين الداخلية والخارجية:

أبرز نقاط الضعف في الإطار المؤسسي هي تداخل المسؤوليات وعدم وضوحها، وضعف التنسيق بين مؤسسات الوزارة ومؤسسات المجلس القضائي في مجالات عدة منها: البنية التحتية للمحاكم والخدمات، والكادر المساند، والعلاقات العامة والدولية، ومجال تكنولوجيا المعلومات ... وغيرها. ويوجد العديد من نقاط الضعف في البيئتين الداخلية والخارجية في الإطار المؤسسي هي:

١. وجود فجوة بين المسميات الوظيفية حسب الهيكلية الرسمية والواقع الفعلي، كما أن الهيكل التنظيمي والمهام الوظيفية غير مطبقة على أرض الواقع كما هي موصوفة في الوثائق الرسمية وعدم وجود خطط محدثة للاحلال الوظيفي.

٢. التنقلات غير المدروسة للموظفين وهجرة الكفاءات .

٣. ضعف الاهتمام و الدعم للمشاركة والاعداد لجائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز .

٤. نقص المخصصات المالية والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد .

٥. التغيير الكبير والمتكرر للإدارة العليا والحكومات والذي يترتب علية تغيير في الخطط والسياسات .

٦. قلة الشواغر الوظيفية المستحدثة والتعيينات التي تؤثر على سير العمل.

٧. تفاوت مستويات استجابة الشركاء الخارجيين لمطالب واحتياجات الوزارة.

٨. على مستوى المحاكم النظامية عدم توحيد إجراءات سير العمل في المحاكم، ووجود نقص في الكوادر القضائية، وتفاوت مستويات الخدمة المقدمة للجمهور بين محكمة وأخرى، وعدم تعميم مبدأ التخصص القضائي في جميع المحاكم، وضعف قنوات الاتصال وتبادل المعلومات بين دوائر وأقسام المحاكم.

٩. ضعف الأداء في أجهزة الرقابة الداخلية ونقص الكوادر والكفاءات في موضوع الرقابة الداخلية.

١٠. عدم وجود بنية مؤسسية في مجال الإعلام والاتصال في الوزارة سواء على مستوى مكتب إعلامي أو ناطق إعلامي، مما أضعف والى حد كبير بناء علاقة مؤسسية مع وسائل الإعلام، والإعلاميين، وعدم توفر كادر إعلامي مؤهل ومتخصص قادر على التعامل مع وسائل الإعلام وصياغة مادة إعلامية واضحة وسهلة تفهمها مختلف فئات الجمهور ومستوياتهم التعليمية، وعدم وجود خطة إعلامية بخطاب إعلامي واضح موجه للجمهور.

١١. ضعف التنسيق بين الوزارة والمؤسسات غير الرسمية المحلية كمؤسسات المجتمع المدني، ونقابة المحامين، وكليات الحقوق من اجل تحقيق التكاملية في العمل لدعم جهود إرساء أسس استقلال القضاء وجهود التطوير، وإيجاد ثقافة قانونية داعمة لوعي المجتمع تؤسس لبناء الدولة الحديثة القائمة على الشراكة والمساءلة وسيادة القانون.

٣. الفرص المتاحة لتطوير وتحديث الإطار المؤسسي في وزارة العدل:

الفرص المتاحة أمام التطوير المؤسسي في وزارة العدل رحبة وراسخة على أرض صلبة وهي على النحو التالي:

- الدعم السياسي من رأس الدولة والدعم اللوجستي من المؤسسات الحكومية ومن الدول المانحة والمؤسسات الدولية، وكذلك وجود مبادرات وطنية منها مبادرة تعزيز منظومة النزاهة الوطنية وجائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز.
- وجود توجه قوي لدى متخذي القرار في الوزارة لتعزيز مبدأ المشاركة والتفكير الاستراتيجي، والعمل المؤسسي في جميع المستويات الإدارية من خلال تطوير الخطط الوطنية بحيث يتم تبني آلية عمل توضح دور الوزارة ومساهمتها في بناء وتطوير وصياغة الخطط الوطنية المتعلقة بقطاع العدالة.

٤. التوقعات المستقبلية لتطوير وتحديث الإطار المؤسسي في وزارة العدل:

١. تبني استراتيجية واضحة تعكس الحاجات الفعلية، وترتكز على مأسسة عمل الوزارة لتحقيق أهدافها، وتتضمن البرامج والاحتياجات التمويلية.

٢. تعزيز دور الأبحاث القانونية في الوزارة بهدف توفير الوسائل القانونية المتطورة في شتى المجالات، وبما يتواكب مع التطورات العالمية في هذا المجال، وتعزيز دور الوزارة في تقديم الدعم القانوني للجهات الحكومية في العديد من المجالات وخاصة في مجال مراجعة ووضع بعض مقترحات التشريعات.

٣. مأسسة العلاقة مع المؤسسات المحلية ذات الصلة خاصة المؤسسات الإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتنمية اسس التعاون مع المؤسسات الدولية. يغطي هذا الموضوع هدف " تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية" ،"تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني" و "تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وايجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة».

٤. تعزيز الثقافة القانونية في المجتمع من خلال توعية الجمهور بدور الجهاز القضائي ووزارة العدل ، وتعريف الجمهور بحقوقه وواجباته والمساواة أمام القانون، ومن خلال تسهيل وصول المعلومات إليهم، وسهولة الوصول الى العدالة، والحصول على حقوقهم، وتوفير ظروف المحاكمة العادلة، وكذلك دمج الثقافة القانونية في الأنظمة التعليمية، يغطي هذا الموضوع المحور الخامس في الخطة الاستراتيجية القادمة "ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية»

٥. مراجعة وتقييم وتعديل الهيكلية التنظيمية والمسميات الوظيفية وأوصاف الدوائر والموظفين في الوزارة مع الأخذ بالاعتبار تحليل الوضع القائم، ومراجعة أوصاف جميع الإدارات العامة، والدوائر والوحدات الفنية والإدارية الموجودة، يغطي هذا الموضع الهدف الفرعي في المحور الرابع "تعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية واستقطاب أفضل الكوادر».

٦. وضع وتطوير الأطر التنظيمية للوسائل البديلة لحل النزاعات، وتحديث وتطوير الإطار القانوني الناظم للوسائل البديلة لحل النزاعات، وتفعيل دور الوزارة في الإشراف وتوجيه برامج الوسائل البديلة.

٧. تطوير وتحديث الأنظمة المالية وإعداد الموازنات في وزارة العدل، يعالج هذا الموضوع الهدف الثالث في المحور الثالث "تعزيز الإدارة والرقابة المالية ورفع قدرتها لضمان تنفيذ خططها وبرامجها"

٨. تحديث البنية التحتية بالتعاون مع الجهات المانحة بتوفير بنية تحتية فيما يتعلق بالمبنى والأثاث والأجهزة وبرامج الحاسوب. يعالج هذا الموضوع الهدف السادس في المحور الثالث "تحسين البنى التحتية في مرافق العدالة لتسهيل الوصول للعدالة".

٩. تطبيق نظام تقييم الأداء يؤسس بناءً على الأهداف ما يساعد في إعادة بناء الأولويات وإيجاد وضوح في أدوار الموظفين ويزيد بشكل عام مستوى المساءلة في الوزارة.

١٠. وضع خطة تدريب واضحة تأخذ بالاعتبار المسار الوظيفي والاحتياجات المستقبلية.

الفصل الثالث:

الرؤيا والرسالة والمحاور والأهداف الرئيسة والأنشطة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤ – ٢٠١٦)

الفصل الثالث : الرؤيا والرسالة والمحاور والأهداف الرئيسة والأنشطة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤ – ٢٠١٦)

١. الرؤيا المقترحة

مؤسسة مميزة وكفؤة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون ومكملة للجهود الوطنية ومعززة لثقة المجتمع.

٢. الرسالة المقترحة

المساهمة في تهيئة بيئة قضائية نزيهة وشفافة ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية حقوق المواطنين وصون حرياتهم وحمايتها وتيسير سبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة.

٣. القيم الجوهرية

- النزاهة والشفافية
- العدالة والمساواة
- الانتماء
- التميز والإبداع
- العمل بروح الفريق
- الجودة والتحسين المستمر
- التواصل والتنسيق والتعاون

٤. محاور الاستراتيجية والأهداف الفرعية

المحور الأول: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل.

١. تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي.

٢. المساهمة في تعزيز قدرات القضاة واكسابهم المهارات الضرورية للوصول الى أحكام قضائية ذات جودة عالية.

٣. المساهمة في تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي
٤. إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي

المحور الثاني: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة.

١. تحديث وتطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية.
٢. تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية، بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية .
٣. تنمية القدرات والكفاءات في مجال الصياغة التشريعية.

المحور الثالث: تعزيز المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

١. تعزيز دور القيادات العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات.
٢. تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج.
٣. تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجهما.
٤. تعزيز إدارة المعرفة وإدامتها.
٥. تعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية.

المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة.

١. تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة
٢. التوسع في إدخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع العدل للوصول الى المصادر المعلوماتية والخدماتية بيسر وسهولة.
٣. المساهمة في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقا للعدالة الناجزة.
٤. المساهمة في تخفيف أعباء المحاكم وتحسين الأداء لضمان تقصير أمد التقاضي.
٥. المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق أحدث المعايير والممارسات الفضلى.
٦. المساهمة في تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم.
٧. تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية.

المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.

١. تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية.
٢. تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وايجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة.

٣. تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة بما يضمن لهم الحق بالإطلاع والوصول الى المعلومات بسهولة ويسر.
٤. مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين.
٥. تعزيز التعاون مع كليات الحقوق.
٦. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.
٧. المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الانظمة التعليمية.

الرؤيا والرسالة والمحاور والأهداف الرئيسية والأنشطة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦)

الرؤيا والرسالة

لقد تم إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٦) بالتزام ودعم من أعلى المستويات في الوزارة وبمشاركة المديرين والموظفين وشركاء الوزارة- خبراء مشروع دعم القطاع القضائي لاستيفاء المعايير اللازمة لدعم موازنة القطاع الممول من الاتحاد الأوروبي- في اتخاذ القرارات المتعلقة برؤيا ورسالة الوزارة وأهدافها. كما استندت وثيقة الخطة في رؤيا ورسالة وأهداف الوزارة على مضمون كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الوزراء في ٨/كانون الاول/٢٠١٢ كمرجعية رئيسية واستشرافية للخطة الاستراتيجية للوزارة للسنوات الثلاثة القادمة. كما استندت أيضا على ميثاق تعزيز منظومة النزاهة الوطنية كرؤيا بعيدة المدى نحو إرساء أسس المبادئ العليا كالعدالة والمساواة وسيادة القانون والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، والتي تشكل في جوهرها أسسا راسخة للحاكمية الرشيدة في الأردن وتعد منطلقا لمسيرة الإصلاح الشاملة.

كما انبثقت رؤية ورسالة وأهداف وزارة العدل من نتائج التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية للوزارة، ورصد مواطن الضعف والقوة والفرص والتحديات التي واجهتها أثناء تنفيذ الخطط الاستراتيجية السابقة ابتداء من استراتيجية تطوير القضاء للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) ومروراً بالخطة الاستراتيجية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وانتهاء بالخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، وكمحصلة للنشاطات التي تم تنفيذها في إطار إعداد الخطة، وقد تم إعتماد رؤيا ورسالة ومحاور وأهداف الخطة الاستراتيجية على النحو التالي:

رؤية وزارة العدل

مؤسسة مميزة وكفؤة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون ومكملة للجهود الوطنية ومعززة لثقة المجتمع.

أبرز ما ركزت عليه رؤيا وزارة العدل هو العمل على بناء مؤسسة راسخة ومبادرة وكفؤة بإدارة حصيفة تساهم في رعاية مصالح المواطنين وصون حقوقهم وحمايتها لتستطيع ان تحظى بثقتهم. فيما يلي أبرز خصائص الرؤيا لاستراتيجية وزارة العدل:

١. ركزت الرؤيا على دعم الوزارة لاستقلال القضاء وتعزيز مبدأ استقلال القضاء، ولا بد ان يكون القضاة مستقلين ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.
٢. سيادة القانون وانفاذه بحيث يخضع الجميع للقانون ولا شيء يسمو على القانون وان تطبق النصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع.

٣. ركزت الرؤيا على أهمية كسب ثقة المواطن بالقضاء وبمؤسسات الدولة والإهتمام بالرأي العام، ولنيل هذه الثقة يتطلب العمل على مشاركته في صنع القرار، وتنفيذ السياسات، ورصد توجهاته باستمرار نحو القضاء وعدالته، وأداء مؤسسات الدولة، وسرعة البت في قضاياه في ظل دولة سيادة القانون.

٤. حددت الرؤيا العلاقة التكاملية بين ترسيخ أسسس استقلال القضاء وبناء مؤسسات الدولة العصرية، وإرساء أسس سيادة القانون من جهة وبين الجهود الوطنية في الإصلاح الإقتصادي وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة والارتقاء بالأردن كدولة القانون يطمئن المستثمر لعدالة القضاء فيها من جهة أخرى.

رسالة وزارة العدل

المساهمة في تهيئة بيئة قضائية نزيهة وشفافة ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية حقوق المواطنين وصون حرياتهم وحمايتها وتيسير سبل الوصول للعدالة، و تعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة.

ستسعى الوزارة في إطار رسالتها الى توفير بيئة قضائية لقطاع العدالة تتسم بالنزاهة والشفافية للقيام بعملية التقاضي والمساندة القانونية على أكمل وجه. وقد ركزت رسالة وزارة العدل على الخصائص التالية:

١. ستسعى الوزارة الى تهيئة بيئة قضائية نزيهة وقانونية وشفافة للقطاع القضائي من أجل النهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية، ولضمان حقوق المواطنين وصون حرياتهم من خلال المساهمة في رسم السياسات والأطر التشريعية العصرية.

٢. تنفيذ رؤيا وزارة العدل ورسالتها يتم من خلال وجود مؤسسة ذات بنية هيكلية وتنظيمية عصرية تقدم الخدمات للمواطنين بجودة عالية وبشفافية وعدالة. حيث من الضروري وضوح المهام وتكاملية الأدوار وعدم التداخل في الأعمال أو ازدواجية الجهود.

٣. تعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية.

٤. تسعى الوزارة الى رفع القدرة المؤسسية وتطوير كادرها البشري.

٥. ستعمل الوزارة على تيسير سبل الوصول للعدالة للفئات المستحقة.

القيم الجوهرية

- **النزاهة والشفافية**: النزاهة والشفافية مسؤولية تتقاسمها جميع مؤسسات الدولة والمجتمع والعمل من خلال التنسيق والتشاركية في الجهود وصنع القرار لضمان التناغم فيما بينها.
- **العدالة و المساواة**: ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وإشاعة الأمن بين فئات **المجتمع** في الحقوق والواجبات.
- **الانتماء**: الإيمان بالقيم المؤسسية والضوابط الأخلاقية والمهنية وتكامل القيم الفردية مع القيم المؤسسية في تحقيق رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة.
- التميز والابداع: التميز في الأداء ونوعية الخدمة المقدمة وفق أفضل المعايير الدولية، واحترام حقوق ومصالح متلقي الخدمة دون تمييز، والسعي نحو التطور المستمر، والالتزام لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق المصلحة العامة. وفتح المجال للتفكير الإيجابي الخلاق البعيد عن البيروقراطية، ومكافأة التطوير والمبادرة.
- العمل بروح الفريق: تكاتف الجهود نحو تحقيق الأهداف، واحترام آراء الآخرين، والتعاون والاحترام المتبادل.
- الجودة والتحسين المستمر: نراجع ونقيم أداءنا ونطوره ونحسنه باستمرار للحفاظ على جودة الخدمة المقدمة.
- التواصل والتنسيق والتعاون: سماع آراء متلقي الخدمة وشركائنا فيما يقدم إليهم والتعرف على احتياجاتهم والاستفادة من تجارب الآخرين، ونشر المعلومة القانونية والقضائية وانفتاح القضاء على محيطه.

المحاور والأهداف الرئيسة والأنشطة للخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام (٢٠١٤ – ٢٠١٦).

بناء على دراسة وتحليل الواقع لعمل وزارة العدل من خلال التحليل الرباعي (**SWOT**)، تم التعرف على نقاط القوة والضعف والتحديات التي واجهت الوزارة خلال مسيرتها الطويله الحافلة بالإنجازات، ودراسة الفرص المتاحة أمامها للتطور ومواكبة التغيرات السريعة والمستجدات في جميع مناحي عملها.

تم اعتماد خمسة محاور رئيسية لتمثل الأهداف الاستراتيجية لوزارة العدل للسنوات الثلاث القادمة (٢٠١٤-٢٠١٦)، حيث تتكامل المحاور والأهداف مع الرؤيا والرسالة. هذا وقد انبثق عن كل محور عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

المحور الأول: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل.

ينسجم هذا المحور إنسجاما تاماً مع الرؤيا الملكية السامية ورؤية ورسالة الوزارة في مجال تعزيز منظومة النزاهة الوطنية وترسيخ استقلال القضاء. إنبثق عن هذا المحور ثلاثة أهداف رئيسية، بحيث يتضمن كل هدف عدداً من الأنشطة والبرامج لتحقيقه، والتي تصب في تحقيق الرؤيا. وفيما يلي الأهداف والأنشطة والبرامج:

١. تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي.

تعمل وزارة العدل مع شركائها في قطاع العدالة على تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي من خلال المساعدة في وضع الآليات لتفعيل مدونة السلوك القضائي، ومدونة السلوك لموظفي المحاكم والوزارة. ولتحقيق هذا الهدف سيتم العمل على الأنشطة والبرامج التالية:

١.١ وضع الآليات اللازمة لتفعيل مدونة السلوك القضائي.

٢.١ تفعيل مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الوزارة والمحاكم.

٣.١ العمل على نشر ثقافة النزاهة على الصعيد الفردي والمؤسسي.

٤.١ المساعدة في تطوير وتحديث معايير تعيين القضاة ومعايير النقل والانتداب والايقاف والعزل والتأديب بما لايتعارض مع مدونة السلوك القضائي.

٢. المساهمة في تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية للوصول الى أحكام قضائية ذات جودة عالية.

التدريب القضائي أداة مهمة في تعزيز قدرات القضاة وتحسين معارفهم ومهاراتهم ورفع الكفاءة القضائية، ويساعد أيضا على تحسين جودة الخدمة العدلية وأداء المحاكم، ووسيلة من وسائل توطيد مبدأ استقلالية القضاء، والحقوق العامة في الوصول إلى العدالة، حيث أن التغييرات الجوهرية في المنظومة القضائية، والتزايد المستمر في عدد القضاة الجدد لمواكبة التزايد المطرد في القضايا الواردة للمحاكم لمختلف درجاتها كنتيجة لتحسن مفهوم سيادة القانون في المجتمع من جهة، وصدور عدد متزايد من التشريعات الأكثر تعقيداً وتخصصاً، وتضاعف الأعباء الوظيفية على القضاة من جهة أخرى، استدعت الحاجة إلى تطوير برامج التدريب القضائي الموجودة حالياً، أو إلى صياغة استراتيجيات تدريبية جديدة للحفاظ على الجودة العالية للعمل القضائي. وفيما يلي أهم الأنشطة المقترحة لتحقيق هذا الهدف:

١.٢ المساهمة في إعادة هيكلة المعهد القضائي واستحداث إدارة تعنى بإدارة برامج التدريب.

٢.٢ المساهمة في وضع خطة سنوية للتدريب المستمر لقضاة المحاكم بمختلف درجاتها حسب الحاجة.

٣.٢ المساعدة في تطوير وتحديث نظام وقواعد التدريب القضائي المستمر.

٤.٢ المشاركة في اعتماد الخطة والمنهاج التدريبي الشامل للقضاة الجدد قبل مباشرتهم لعملهم القضائي.

٥.٢ المشاركة في اعتماد مدربين من داخل السلطة القضائية لمختلف التخصصات.

٦.٢ إجراء دراسة مسحية لرصد احتياجات القضاة التدريبية بناء على حاجتهم وتقديرهم الشخصي ووفقا لطبيعة عملهم **Needs Assessment**.

٧.٢ إيفاد القضاة للإطلاع على التجارب القضائية الإقليمية والدولية وفق أسس موضوعية.

٣. المساهمة في تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي

إن وجود هيئات رقابية محصنة من أي تأثير، وتمارس صلاحياتها بإستقلالية، وتمتلك بنية مؤسسية سليمة مدعومة بكوادر مؤهلة تعمل بمهنية ونزاهة؛ سيعزز إرساء العدالة ونظام المساءلة والحوكمة الرشيدة. ولا بد ان يحكم عمل نظام الرقابة وجود تشريعات ناظمة للعمل، وتعتمد على تكنولوجيا المعلومات بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق المواطنين، ويأتي مكملا لذلك وجود آليات فاعلة للمساءلة من خلال إعطاء جهاز التفتيش القضائي الحصانة اللازمة. وفيما يلي أهم الأنشطة المقترحة لتحقيق هذا الهدف:

١.٣ المساهمة في عمل مراجعة دورية لتحديث وتطوير معايير التفتيش القضائي، وتوسيع نطاقها لتشمل الأخذ بتقييم رؤساء المحاكم للقضاة لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية لأداء القاضي وسلوكه.

٢،٣ العمل على ربط مديرية التفتيش القضائي إلكترونياً بالمحاكم بحيث يكون للمفتشين الحق بالإطلاع على أي قضية قيد النظر ومراقبة إجراءاتها .

٣.٣ المساهمة في تنفيذ برامج تدريبية للمفتشين، وإطلاعهم على تجارب الدول الأخرى وعلى أحدث أساليب التفتيش.

٤. إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي

يعتمد إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا على مدى جاهزية قطاع العدالة لدمج النوع الاجتماعي برامجيا وسياساتيا في الإرادة السياسية، والتخطيط والتدريب، وتنفيذ البرامج وخطط المتابعة والتقييم، والهيكل التنظيمي والإجراءات والسياسات. فيما يلي عدد من الأنشطة لتحقيق الهدف:

١.٤ تفعيل وتطوير آليات العمل في مديرية حقوق الإنسان والأسرة.

٢.٤ وضع الخطط اللازمة لإدراج النوع الاجتماعي في العمل القضائي بحيث تشمل الخطط التوعوية لنشر مفاهيم النوع الاجتماعي.

٣.٤ توفير التدريب اللازم للقضاة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل.

٤.٤ توفير البنية التحتية والتجهيزات المناسبة لاستقبال الأسر في عملية التقاضي.

مصفوفة الأهداف والأنشطة ومؤشرات القياس "المحور الأول"

المحور الأول: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل.

مؤشرات القياس	١. ترتيب الأردن عالميا في مؤشر استقلال القضاء. ٢. زيادة نسبة رضى القضاة والجمهور (العامة) ومستخدمي المحاكم (الموظفين) والمحامين عن نزاهة القضاء واستقلاله
أدوات القياس	- التقارير الدولية - تنفيذ دراسة استطلاعية لقياس درجة رضى وتوجهات الفئات المستهدفة ومقارنتها باستطلاع عام ٢٠٠٨

١. تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي.

مؤشرات القياس	عدد من التطويرات والتحديثات تم تنفيذها في مجال تحسين معايير وبيئة عمل القضاة وأعوانهم وموظفي المحاكم
أدوات القياس	الإطلاع على التقارير والتعرف على الانجازات المتحققة في مجال تحسين بيئة العمل

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.١ وضع الآليات اللازمة لتفعيل مدونة السلوك القضائي	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
١.٢ تفعيل مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الوزارة والمحاكم	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل والتثقيف والتوعية
١.٣ العمل على نشر ثقافة النزاهة على الصعيد الفردي والمؤسسي	برنامج التشريع والقوانين
١.٤ المساعدة في تطوير وتحديث معايير تعيين القضاة ومعايير النقل والانتداب والايقاف والعزل والتأديب بما لا يتعارض مع مدونة السلوك القضائي.	

٢. المساهمة في تعزيز قدرات القضاة واكسابهم المهارات الضرورية للوصول الى احكام قضائية ذات جودة عالية.

مؤشرات القياس	١. التطورات والتحديثات التنظيمة والمؤسسية في البيئة التدريبية. ٢.عدد دورات التدريب النخصصي السنوية . ٣. زيادة أعداد المتدربين في المعهد القضائي
أدوات القياس	- الإطلاع على التقارير ورصد عدد الدورات التدريبية وعدد المتدربين ونوعية التحديثات في مجال البيئة التدريبية

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٢ المساهمة في إعادة هيكلة المعهد القضائي واستحداث إدارة تعنى بإدارة برامج التدريب	برنامج التشريع والقوانين
٢.٢ وضع خطة سنوية للتدريب المستمر لقضاة المحاكم بمختلف درجاتها حسب الحاجة.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٣.٢ المساعدة في تطوير وتحديث نظام وقواعد التدريب القضائي المستمر.	التشريع والقوانين
٤.٢ المشاركة في اعتماد الخطة والمنهاج التدريبي الشامل للقضاة الجدد قبل مباشرتهم لعملهم القضائي.	برنامج التدريب والتخصص
٢.٥ المشاركة في اعتماد مدربين من داخل السلطة القضائية لمختلف التخصصات.	برنامج التدريب والتخصص
٦.٢ المساهمة في إجراء دراسة مسحية لرصد احتياجات القضاة التدريبية بناء على حاجتهم وتقديرهم الشخصي ووفقا لطبيعة عملهم **Needs Assessment**.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٧.٢ إيفاد القضاة للإطلاع على التجارب القضائية الإقليمية والدولية وفق أسس موضوعية.	برنامج التدريب والتخصص

٣. المساهمة في تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي.

مؤشرات القياس	زادت فعالية وكفاءة عمل جهاز التفتيش القضائي في إطار معايير التفتيش المطورة والمحدثة.
أدوات القياس	الإطلاع على عدد ونوعية الزيارات التفتيشية المنفذة خلال فترة محددة في إطار المعايير المحدثة.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١,٣ المساهمة في عمل مراجعة دورية لتحديث وتطوير معايير التفتيش القضائي وتوسيع نطاقها لتشمل الأخذ بتقييم رؤساء المحاكم للقضاة لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية لأداء القاضي وسلوكه.	برنامج التشريع والقوانين
٢,٣ العمل على ربط مديرية التفتيش القضائي الكترونياً بالمحاكم بحيث يكون للمفتشين الحق بالإطلاع على أي قضية قيد النظر ومراقبة إجراءاتها.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٣,٣ المساهمة في تنفيذ برامج تدريبية للمفتشين واطلاعهم على تجارب الدول الأخرى وعلى أحدث أساليب التفتيش.	برنامج التدريب والتخصص

٤. إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي

مؤشرات القياس	عدد دورات النوع الإجتماعي زادت نسبة التحسن في مفهوم النوع الاجتماعي بعد إدخال المفهوم في عملية التقاضي.
أدوات القياس	رصد عدد الدورات التدريبية والبرامج التوعوية في مجال النوع الاجتماعي ومدى التحسينات في البنية التحتية لاستقبال الأسر في عملية التقاضي والتحسن في توجهات الجمهور نحو حقوق الإنسان والأسرة

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٤ فعيل وتطوير آليات العمل في مديرية حقوق الإنسان وحقوق الأسرة.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٢.٤ وضع الخطط اللازمة لإدراج النوع الاجتماعي في العمل القضائي بحيث تشمل الخطط التوعوية لنشر مفاهيم النوع الاجتماعي.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٣.٤ توفير التدريب اللازم للقضاة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل	برنامج التدريب والتخصص
٤.٤ توفير البنية التحتية والتجهيزات المناسبة لاستقبال الأسر في عملية التقاضي.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا

المحور الثاني: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة.

يركز هذا المحور على جسر الفجوة القانونية والتشريعية لمواكبة التطورات والمستجدات المحلية والدولية من خلال المراجعة الدورية لها. فالقوانين والتشريعات يجب أن تكون محكومة باعتبارات العدل والحرية والمساواة ومنسجمة مع المواثيق الدولية، وقائمة على إحداث التوازن بين اعتبارات العدل والحرية من ناحية، وبين دواعي الأمن والنظام والاستقرار من ناحية أخرى.

ويدخل ضمن هذا المحور العمل على تأصيل منظومة القيم والقواعد السلوكية في مؤسسات قطاع العدالة، وضمان تكاملها في تحمل المسؤولية الوطنية في التنمية الشاملة. يتضمن هذا المحور ثلاثة أهداف رئيسة. وفيما يلي الأهداف والأنشطة والبرامج:

١. تحديث وتطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية.

في إطار هذا الهدف يتطلب المواءمة بين التشريعات الوطنية والعهود والمواثيق الدولية التي وقعت عليها الدولة، والعمل على إدخالها حيز القوانين المرعية، وخاصة في مجالات حقوق الإنسان والمراة والطفولة والعمال، وهذا يتطلب العمل الجاد والدؤوب على إزالة كل ما يشوب القوانين الوطنية من تمييز او تحيز، كذلك تأمين الاستقرار في التشريعات الأساسية وذلك بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية، وتمكين القوى الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني من التعبير عن آرائهم بشأن التشريعات التي تؤمن مصالح الناس وتحميها. فيما يلي أبرز الأنشطة المقترحة ضمن هذا الهدف:

١.١ المساهمة في وضع مسَّودة قانون استقلال القضاء.
٢.١ المشاركة في صياغة قانون القضاء الإداري.
٣.١ اقتراح قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون معدل لقانون محاكم الصلح.

٢. تأمين الاستقرار في التشريعات الأساسية، بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية

أبرز الفجوات في الانظمة والتشريعات في مؤسسات قطاع العدالة عدم وجود استقرار في التشريعات والقوانين، وقلة الخبرات في موضوع الصياغات التشريعية، كذلك ضعف في أجهزة الرقابة والمساءلة وتقييم الأداء ، وتكاملية عمل هذه الأجهزة. وضمن هذا الهدف يجب العمل على ما يلي:

١.٢ المساهمة في مراجعة التشريعات السائدة وتشخيص المشاكل بما فيها مشاكل التنفيذ والوقوف على مواطن الضعف، واقتراح التوصيات التي من شأنها تقويم سير العمل فيها.
٢.٢ المساعدة في مراجعة وتعديل قانون العقوبات ووضع عقوبات بديلة لبعض الجرائم.
٣.٢ المساعدة في إعادة النظر في تشريعات الوسائل البديلة لحل النزاعات)الوساطة(.
٤.٢ المساعدة في مراجعة التشريعات الخاصة بتنظيم السجون للوقوف على مدى مواءمتها للمعايير الدولية التي تحكم مؤسسات الإصلاح والتأهيل.
٥.٢ إجراء دراسة لاعتماد التوقيع الإكتروني الملزم قانونا، بحيث تكون إجراءات رفع الدعوى وإعلانها بواسطة نظام معتمد بين الجهاز القضائي، ووكلاء الخصوم.

٦.٢ إقتراح قانون التنفيذ بما يضمن سرعة تنفيذ الأحكام.

٧.٢ إقتراح مراجعة قانون البينات بما يتيح اعتماد الوسائل الحديثة في الإثبات.

٨.٢ المساهمة في تعديل نظام المعهد القضائي وكافة التعليمات الصادرة بمقتضاه، وتطوير الخطة الأكاديمية لدبلوم المعهد القضائي.

٩.٢ المساعدة في تعديل نظام البعثات العلمية .

١٠.٢ المساعدة في تطوير نظام المساعدة القانونية.

١١.٢ المساعدة في تطوير وتحديث نظام أعوان القضاء.

١٢.٢ تعديل نظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة والموظفين.

٣. تنمية القدرات والكفاءات في مجال الصياغة التشريعية.

في إطار هذا الهدف يجب العمل على تقديم الدعم اللازم لإدارة الشؤون القانونية في الوزارة؛ لتكون المرجع القانوني المختص لكافة الوزارات والدوائر الحكومية في المملكة، وتقسيمها الى وحدات بحيث تتولى كل وحدة منها القيام بمهام معينة كالتحقيقات والإستشارات والتشريع والإتفاقيات الدولية والحلول البديلة والوساطة ومراكز الإصلاح والتأهيل ورفدها بكادر ذي كفاءة وتدريبهم باستمرار. وفيما يلي عدد من الأنشطة لتحقيق الهدف:

١.٣ تحديد الاحتياجات الفنية واللوجستية للدائرة القانونية.

٢.٣ توفير المراجع والأدوات اللازمة.

٣.٣ توفير التدريب المناسب للكادر.

٤.٣ توفير مجلات الكترونية قانونية لتعزيز الآراء القانونية الصادرة عن المديرية.

٥.٣ وضع دليل صياغة للتشريعات ليكون دليل استرشادي عند وضع القوانين والتشريعات.

٦.٣ وضع الخطة التشريعية السنوية بما يتناسب مع أهداف الوزارة.

مصفوفة الأهداف والأنشطة ومؤشرات القياس "المحور الثاني"

المحور الثاني: المساهمة في تطوير وتحديث منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة

مؤشرات القياس	نسبة التشريعات والقوانين التي تم تطويرها وتحديثها من مجموع المنظورة منها بشكل عام.
أدوات القياس	رصد عدد التشريعات والقوانين المطورة والمحدثة مقسوما على عدد المنظورة

ا. تحديث وتطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية.

مؤشرات القياس	نسبة التشريعات ذات العلاقة بالتعديلات الدستورية التي تم تطويرها وتحديثها من مجموع المنظورة
أدوات القياس	رصد عدد التشريعات المتعلقة بالتعديلات الدستورية المطورة والمحدثة مقسوما على عدد المنظورة

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.١ المساهمة في وضع مسَودة قانون استقلال القضاء.	برنامج التشريع والقوانين
١.٢ المشاركة في صياغة قانون القضاء الإداري.	
١.٣ إقتراح قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون معدل لقانون محاكم الصلح.	

٢. تأمين الاستقرار في التشريعات الأساسية، بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية

مؤشرات القياس	١. عدد القوانين والتشريعات التي تم تحصينها من الثغرات القانونية. ٢. عدد التشريعات التي تم إعداد مسودات مشاريع معدله لها. ٣. عدد مسودات التشريعات التي تمت المساهمة من قبل الوزارة في تحديثها وتعديلها.
أدوات القياس	- الإطلاع على التقارير ورصد عدد القوانين والتشريعات المعدلة والتي تم إعداد مسودات لها

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٢ المساهمة في مراجعة التشريعات السائدة وتشخيص المشاكل بما فيها مشاكل التنفيذ والوقوف على مواطن الضعف واقتراح التوصيات التي من شأنها تقويم سير العمل فيها.	برنامج التشريع والقوانين
٢.٢ المساعدة في مراجعة وتعديل قانون العقوبات ووضع عقوبات بديلة لبعض الجرائم.	
٣.٢ المساعدة في إعادة النظر في تشريعات الوسائل البديلة لحل النزاعات (الوساطة).	
٤.٢ المساعدة في مراجعة التشريعات الخاصة بتنظيم السجون للوقوف على مدى مواءمتها للمعايير الدولية التي تحكم مؤسسات الإصلاح والتأهيل.	برنامج التشريع والقوانين
٢.٥ إجراء دراسة لاعتماد التوقيع الإلكتروني الملزم قانونا، بحيث تكون إجراءات رفع الدعوى وإعلانها بواسطة نظام معتمد بين الجهاز القضائي، ووكلاء الخصوم.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٦.٢ إقتراح قانون التنفيذ بما يضمن سرعة تنفيذ الأحكام.	برنامج التشريع والقوانين
٧.٢ إقتراح مراجعة قانون البينات بما يتيح اعتماد الوسائل الحديثة في الإثبات.	
٨.٢ المساهمة في تعديل نظام المعهد القضائي وكافة التعليمات الصادرة بمقتضاه وتطوير الخطة الأكاديمية لدبلوم المعهد القضائي.	
٩.٢ المساعدة في تعديل نظام البعثات العلمية .	
١٠.٢ المساعدة في تطوير نظام المساعدة القانونية.	
١١.٢ المساعدة في تطوير وتحديث نظام أعوان القضاء.	
١٢.٢ تعديل نظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة والموظفين.	

٣. تنمية القدرات والكفاءات في مجال الصياغة التشريعية.

مؤشرات القياس	١. عدد الموظفين والقضاة المتدربين على الصياغة التشريعية من مجموع المستهدفين حسب الوظيفة. ٢. الدورات والزيارات الدراسية في موضوع الصياغة التشريعية. ٣. تجهيز الدائرة القانونية وإصدار عدد من المجلات الإلكترونية ودليل إرشادي للصياغات التشريعية.
أدوات القياس	رصد عدد الدورات التدريبية وعدد المتدربين على الصياغة التشريعية، وعدد أعداد المجلات والأدلة الإرشادية التي تم إصدارها.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١,٣ تحديد الاحتياجات الفنية واللوجستية للدائرة القانونية.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢,٣ توفير المراجع والأدوات اللازمة.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٣,٣ توفير التدريب المناسب للكادر.	برنامج التدريب والتخصص
٤.٣ توفير مجلات إلكترونية قانونية لتعزيز الآراء القانونية الصادرة عن المديرية.	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل للتثقيف والتوعية
٥.٣ وضع دليل صياغة للتشريعات ليكون دليل استرشادي عند وضع القوانين والتشريعات.	
٦.٣ وضع الخطة التشريعية السنوية بما يتناسب مع أهداف الوزارة.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج

المحور الثالث: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

تقوم وزارة العدل بدور فاعل ومؤثر في تطوير وتحديث مؤسسات قطاع العدل. حيث يمتد دورها في تقديم الدعم اللوجستي والفني والمالي، والارتقاء بمستوى أداء وخدمات الجهاز القضائي للقيام بمهامه بكفاءة وفعالية، وتعزيز التعاون القضائي والقانوني، وبناء العلاقات والتعاون مع الجهات المحلية والدولية، والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية في تعزيز منظومة النزاهة، ورفع ثقة المواطنين بمؤسسات القضاء، وترسيخ الطمأنينة في نفوسهم، ونشر الثقافة القانونية بين مختلف شرائح المجتمع، وكذلك في تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، والمساهمة في وضع السياسات والاطر التشريعية لمواكبة المستجدات المحلية والدولية. يتضمن هذا المحور ستة أهداف رئيسة وعدداً من الأنشطة والبرامج على النحو التالي:

١. تعزيز دور القيادة العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات ودعم مشاريع التحديث والتطوير.

يركز هذا الهدف على ضرورة تعزيز دور القيادة في دعم رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات. من أبرز الاستراتيجيات والسياسات التي تعتبر وزارة العدل شريك رئيسي في متابعتها وتنفيذها هي الرسالة الملكية السامية الموجهة الى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٨، وميثاق تعزيز منظومة النزاهة الوطنية الصادر عن اللجنة الملكية ٢٠١٣، واستراتيجية السلطة القضائية للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤)، واستراتيجية تطوير العدالة الجزائية للمملكة الأردنية الهاشمية للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٨) والتي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة الوطنية للعدالة الجزائية بتاريخ ٢٠١٣/١١/٦ ولتنفيذ هذا الهدف يمكن العمل على الأنشطة والبرامج التالية خلال السنوات الثلاثة القادمة:

١.١ توفير الدعم اللازم لغايات تطوير وتحديث الاستراتيجيات ذات العلاقة وفقاً للمستجدات والتطورات.

٢.١ تنظيم ومأسسة آلية تشكيل وعمل لجان التنسيق والتوجيه اللازمة لضمان حسن متابعة وتنفيذ المشاريع والاستراتيجيات.

٣.١ تبني المفاهيم الإدارية الحديثة القائمة على تمكين الموظفين، و تشجيع الإبداع والابتكار والتميز والانتماء.

٤.١ إدخال مبدأ إدارة الجودة في جميع مؤسسات العدالة وإعادة تشكيل ثقافة العاملين فيها.

٥.١ إيجاد بيئة داخل مؤسسات العدالة تحافظ على التطوير المستمر وإشراك العاملين في التطوير.

٢. تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج التطويرية.

لكي تقوم وحدة التطوير المؤسسي في الوزارة بالدور المنوط بها في متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التي تعتمدها وتقرها مؤسسات العدالة، لا بد من منحها الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية لتسيير الأعمال وفق الجداول الزمنية المحددة في الخطط التنفيذية على ضوء البرامج المعتمدة، وتؤسس لشراكة حقيقية مع مختلف الجهات التي تتولى عملية التنفيذ وتقييم الأداء. وستقوم وحدة التطوير بالأنشطة الأخرى التالية:

١.٢ متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وقياس مؤشرات الأداء

٢.٢ تفعيل دور قسم الإحصاء لإصدار التقارير الإحصائية الدورية من واقع قواعد البيانات.

٣.٢ وضع معايير للجودة لمستوى الخدمة ونشر وتعميم هذه المعايير.

٤.٢ تنفيذ تقييم دوري لمستوى تقدم الخدمات، وتحديد فرص تحسين مستوى الخدمات.

٣. تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجهما.

يركز هذا الهدف على الإدارة المالية والموازنات، واعادة هيكلتها بما يضمن منع الهدر فيها، والعدالة في التوزيع والإنفاق معتمدة على أنظمة رقابة داخلية فاعلة، وقد يتطلب الأمر سن تشريعات تساعدها على تسيير أعمالها بشفافية ونزاهة، وكذلك يركز الهدف على تحديث وتحسين نوعية الإدارة من خلال التركيز على إدخال المفاهيم الإدارية الحديثة

١.٣ إعداد الموازنات الموجهة بالنتائج على أساس الأهداف المؤسسية المنبثقة عن الخطط الاستراتيجية للوزارة التي هي بدورها تتكامل مع الأهداف الوطنية وأولوياتها والمرتبطة أيضا بمؤشرات الأداء.

٢.٣ إدخال مفهوم ميزانية الطفل في الميزانية وتطبيق النماذج الصديقة للطفل.

٣.٣ مراجعة سياسة الإنفاق بشكل دوري لمقارنة نسبة الإنجاز مع حجم الإنفاق وانعكاسه على تحقيق الأهداف للاستفادة من ذلك في إعداد الموازنات اللاحقة.

٤.٣ تبني الوزارة نهجا تشاركيا مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة الممولة من الدول المانحة لتغطية النفقات ضمن خطط الوزارة وأولوياتها.

٥.٣ تبني سياسة نشر وإعلان الموازنات وملاحقها وموازنات البرامج التنموية والتطويرية والمؤشرات المالية ونشرها بالوسائل المناسبة بصورة تضمن النزاهة والشفافية.

٦.٣ تبني سياسات إدارة وترشيد الطاقة.

٧.٣ وضع أسس ومعايير نزيهة لاختيار وتعيين المديرين والمسؤولين الإداريين والماليين، وتوفير برامج تدريبية متخصصة.

٨.٣ توفير التجهيزات الفنية والتكنولوجية والبرمجيات اللازمه لتمكين الوحدات الإدارية والمالية بما فيها الموازنات من أداء عملها بكفاءة واقتدار.

٩.٣ تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في الوزارة والمحاكم، وإيجاد منهجية واضحة لحصول جهات الرقابة الداخلية على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتحقيق مبدأ النزاهة.

١٠.٣ تطوير وتحديث آلية المراسلات وتعقبها.

١١.٣ تطوير وتحديث آلية التعامل مع الشكاوى والاقتراحات.

٤. تعزيز إدارة المعرفة وإدامتها

يقوم مفهوم إدارة المعرفة على توفير المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المؤسسة وللمستفيدين من خارجها، والتي تسهم في تنمية أداء الفرد، ورفع كفاءة المؤسسة، وفيما يلي عدد من الأنشطة لتحسين إدارة المعرفة:

١.٤ العمل على تحديث استراتيجية إدارة المعرفة من خلال تشخيص نوع المعرفة المتوفرة في مؤسسات العدالة ومصادر توليد المعرفة والاشخاص الحاملين لها، ومعرفة الدور الذي تؤديه في مؤسسات العدالة، والتحديات التي تواجهها خاصة تلك التحديات المتعلقة بتحويل المعرفة من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي، ووضع آليات لتجميع المعرفة وتصنيفها وتخزينها وتدفقها للجهات المستفيدة وسهولة الوصول إليها.

٢.٤ وضع خطة تنفيذية للاستفادة من المعرفة وتطبيقها وتوظيفها في حل مشاكل المؤسسة، والعمل على تطويرها وتحديثها.

٣.٤ تدريب العاملين على أساليب تطوير العمليات وعلى تحديد وترتيب وتحليل المشاكل واستخلاص النتائج.

٤.٤ تحفيز وتقدير الأفراد نظير قيامهم بأعمالهم بشكل مبدع مما يعزز حماس العاملين وتخلق جو من الثقة والشعور بالانتماء للمؤسسة.

٥.٤ إيجاد آليات للإشراف والمتابعة على فرق العمل وذلك لتعديل اي مسار خاطئ ومتابعة إنجازاتهم وتقويمها وتذليل الصعوبات التي تعترض العمل.

٥. تعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية.

تساهم إدارة الموارد البشرية في مسؤولية إدارة رأس المال البشري، ورفع كفاءته في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع العدل، ومواكبة برامج الدولة في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك باستخدام أحدث الأساليب في تحديد الاحتياجات التدريبية وتنفيذ أنشطة تدريبية متميزة ومتكاملة. ومن الضروري ان تشمل برامج التدريب الكوادر العليا، وأن توفر الفرص لتبادل الخبرات خاصة مع المؤسسات ذات العلاقة في الأقطار العربية، ويتطلب ذلك العمل على الأنشطة التالية:

١.٥ تطوير وتحديث الوصف الوظيفي والتصنيف الوظيفي وبلورة هيكلية المؤسسة وتحديد نوع المهارات لكل وظيفة بما يتلاءم مع رؤيتها ورسالتها.

٢.٥ إعداد الخطط التدريبية السنوية آخذين بعين الاعتبار مخرجات تقييم الأداء والأوصاف الوظيفية والتغييرات والمستجدات.

٣.٥ التركيز على موضوع التدريب التخصصي.

٤.٥ تنظيم زيارات دراسية ودورات تدريبية خارجية للإطلاع على التجارب الإقليمية والدولية في المجالات ذات العلاقة.

٥.٥ تحديث وتطوير قدرات ومناهج وبرامج التدريب في المعهد القضائي لتشمل جميع موظفي قطاع العدالة حسب احتياجاتهم التدريبية وتخصصاتهم.

٦.٥ وضع خطة تنفيذية لبرامج التدريب الشاملة لجميع الوظائف كل حسب اختصاصه وحسب الحاجة.

٧.٥ تحديث وتطوير خطط الإحلال الوظيفي.

٨.٥ توفير بيئة عمل مناسبة للإبداع والتعليم والتطوير والتغيير، وتساهم في رفاهية ورضى وتحفيز الموظف ودعم برامج الرعاية للموظف بما يعزز من نسبة فرص الاحتفاظ به.

٩.٥ تطوير كفاءة وفعالية تقييم الأداء بما ينعكس على تعزيز السلوك الإيجابي، والتخلص من السلوك السلبي والأداء الضعيف.

١٠.٥ مواصلة تلبية احتياجات التطوير الأخرى في مجال البنية التحتية لتيسير وصول المتقاضين، وزيادة كفاءة العمليات (الأثاث، وأجهزة الحاسب الآلي، وتمديدات الشبكات وأجهزة الاتصال وخوادم حواسيب وأجهزة الاصطفاف والقارئات الضوئية ومعدات المكاتب).

مصفوفة الأهداف والأنشطة ومؤشرات القياس "المحور الثالث"

المحور الثالث: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز

مؤشرات القياس	١. التحسن في نتائج وترتيب وزارة العدل في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميّز. ٢. نسبة تنفيذ الخطط والبرامج الاستثمارية في إطار الموازنات السنوية للوزارة.
أدوات القياس	مراجعة التقارير والموازنات للتعرف على التحسن في الانفاق على البرامج الاستثمارية وتنفيذ الأنشطة في الخطة التنفيذية وترتيب الوزارة في جائزة التميز.

ا. تعزيز دور القيادة العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات ودعم مشاريع التحديث والتطوير..

مؤشرات القياس	نسبة المشاركين من القيادات العليا في مجال رسم السياسات والاستراتيجيات.
أدوات القياس	عدد المشاركين من القيادات العليا في رسم السياسات والاسترتيجيات مقسوما على جملة عدد القيادات العليا.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.١ توفير الدعم اللازم لغايات تطوير وتحديث الاستراتيجيات ذات العلاقة وفقاً للمستجدات والتطورات..	برنامج التشريع والقوانين
٢.١ تنظيم ومأسسة آلية تشكيل وعمل لجان التنسيق والتوجيه اللازمة لضمان حسن متابعة وتنفيذ المشاريع والاستراتيجيات .	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا.
٣.١ تبني المفاهيم الإدارية الحديث القائمة على تمكين الموظفين وتشجيع الإبداع والابتكار والتميز والانتماء.	
٤.١ إدخال مبدأ إدارة الجودة في جميع مؤسسات العدالة وإعادة تشكيل ثقافة العاملين فيها.	
٥.١ إيجاد بيئة داخل مؤسسات العدالة تحافظ على التطوير المستمر وإشراك العاملين في التطوير.	

٢. تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج التطويرية.

مؤشرات القياس	تحسن في أداء عمل وحدة التطوير المؤسسي في تنفيذ الخطط والبرامج وتقييم الأداء.
أدوات القياس	مدى إلتزام وحدة التطوير المؤسسي في تنفيذ الخطط والبرامج في إطار الخطة التنفيذية.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٢ متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وقياس مؤشرات الأداء.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢.٢ تفعيل دور قسم الإحصاء لإصدار التقارير الإحصائية الدورية من واقع قواعد البيانات.	
٣.٢ وضع معايير للجودة لمستوى الخدمة ونشر وتعميم هذه المعايير.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٤.٢ تنفيذ تقييم دوري لمستوى تقدم الخدمات وتحديد فرص تحسين مستوى الخدمات.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج.

٣. تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما .

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم إدخالها على الإدارتين. ٢. تحسن في أداء عمل الإدارتين المالية والإدارية في مجال تنفيذ الخطط والبرامج والموازنات.
أدوات القياس	مراجعة التقارير ورصد كمية ونوعية التطويرات المدخلة على الإدارتين ومدى انعكاسها على التحسن في الأداء وتنفيذ الخطط والبرامج

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٣ إعداد الموازنات الموجهة بالنتائج على أساس الأهداف المؤسسية المنبثقة عن الخطط الاستراتيجية للوزارة التي هي بدورها تتكامل مع الأهداف الوطنية وأولوياتها والمرتبطة أيضا بمؤشرات الأداء.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج.
٢.٣ إدخال مفهوم ميزانية الطفل في الميزانية وتطبيق النماذج الصديقة للطفل.	
٣.٣ مراجعة سياسة الإنفاق بشكل دوري لمقارنة نسبة الإنجاز مع حجم الإنفاق وانعكاسه على تحقيق الأهداف للاستفادة من ذلك في إعداد الموازنات اللاحقة.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٤.٣ تبني الوزارة نهجا تشاركيا مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة الممولة من الدول المانحة لتغطية النفقات ضمن خطط الوزارة وأولوياتها.	
٥.٣ تبني سياسة نشر وإعلان الموازنات وملاحقها وموازنات البرامج التنموية والتطويرية والمؤشرات المالية ونشرها بالوسائل المناسبة وبصورة تضمن النزاهة والشفافية.	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل والتثقيف والتوعية.
٦.٣ تبني سياسات إدارة وترشيد الطاقة.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا.

٣. تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما . (تابع)

الأهداف والنشاطات	البرامج
٧.٣ وضع أسس ومعايير نزيهة لاختيار وتعيين المدراء والمسؤولين الإداريين والماليين وتوفير برامج تدريبية متخصصة.	برنامج التشريع والقوانين + برنامج التدريب والتخصص.
٨.٣ توفير التجهيزات الفنية والتكنولوجية والبرمجيات اللازمه لتمكين الوحدات الإدارية والمالية بما فيها الموازنات من أداء عملها بكفاءة واقتدار.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا.
٩.٣ تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في الوزارة والمحاكم وإيجاد منهجية واضحة لحصول جهات الرقابة الداخلية على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتحقيق مبدأ النزاهة.	
١٠.٣ تطوير وتحديث آلية المراسلات وتعقبها.	
١١.٣ تطوير وتحديث آلية التعامل مع الشكاوى والاقتراحات.	

٤. تعزيز إدارة المعرفة وإدامتها

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم إدخالها على إدارة المعرفة. ٢. تحسن في أداء عمل إدارة المعرفة في مجال حصر مصادرها وتعميم الاستفادة منها
أدوات القياس	مراجعة التقارير ورصد كمية ونوعية التطويرات المدخلة على إدارة المعرفة ومدى انعكاسها على التحسن في الأداء في مجال حصر مصادر المعرفة وتعميم الاستفادة منها.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٤ العمل على تحديث استراتيجية إدارة المعرفة من خلال تشخيص نوع المعرفة المتوفرة في مؤسسات العدالة ومصادر توليد المعرفة والأشخاص الحاملين لها ومعرفة الدور الذي تؤديه في مؤسسات العدالة والتحديات التي تواجهها خاصة تلك التحديات المتعلقة بتحويل المعرفة من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي، وضع آليات لتجميع المعرفة وتصنيفها وتخزينها وتدفقها للجهات المستفيدة وسهولة الوصول إليها.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢.٤ وضع خطة تنفيذية للاستفادة من المعرفة وتطبيقها وتوظيفها في حل مشاكل المؤسسة والعمل على تطويرها وتحديثها.	
٣.٤ تدريب العاملين على أساليب تطوير العمليات وعلى تحديد وترتيب وتحليل المشاكل واستخلاص النتائج.	برنامج التدريب والتخصص
٤.٤ تحفيز وتقدير الأفراد نظير قيامهم باعمالهم بشكل مبدع مما يعزز حماس العاملين وتخلق جو من الثقة والشعور بالانتماء للمؤسسة.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٥.٤ إيجاد آليات للإشراف والمتابعة على فرق العمل وذلك لتعديل أي مسار خاطئ ومتابعة إنجازاتهم وتقويمها وتذليل الصعوبات التي تعترض العمل.	

٥. تعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية.

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم إدخالها على إدارة الموارد البشرية. ٢. تحسن في أداء عمل إدارة الموارد البشرية في مجال قدرتها التنموية والمؤسسية والوظيفية (الأدوار والمهام والمسؤوليات والتأهيل ...)
أدوات القياس	مراجعة التقارير ورصد كمية ونوعية التطويرات المدخلة على إدارة الموارد البشرية ومدى انعكاسها على التحسن في الأداء في مجال قدرتها التنموية والمؤسسية والوظيفية.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٥ تطوير وتحديث الوصف الوظيفي والتصنيف الوظيفي وبلورة هيكلية المؤسسة وتحديد نوع المهارات لكل وظيفة بما يتلاءم مع رؤيتها ورسالتها.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٢.٥ إعداد الخطط التدريبية السنوية آخذين بعين الاعتبار مخرجات تقييم الأداء والأوصاف الوظيفية والتغييرات والمستجدات.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٣.٥ التركيز على موضوع التدريب التخصصي.	برنامج التدريب والتخصص
٤.٥ تنظيم زيارات دراسية ودورات تدريبية خارجية للإطلاع على التجارب الإقليمية والدولية في المجالات ذات العلاقة.	
٥.٥ تحديث وتطوير قدرات ومناهج وبرامج التدريب في المعهد القضائي لتشمل جميع موظفي قطاع العدالة حسب احتياجاتهم التدريبية وتخصصاتهم.	
٦.٥ وضع خطة تنفيذية لبرامج التدريب الشاملة لجميع الوظائف كل حسب اختصاصه وحسب الحاجة.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٧.٥ تحديث و تطوير خطط الإحلال الوظيفي.	
٨.٥ توفير بيئة عمل مناسبة للإبداع والتعليم والتطوير والتغيير وتساهم في رفاهية ورضى وتحفيز الموظف ودعم برامج الرعاية للموظف بما يعزز من نسبة فرص الاحتفاظ به.	
٩.٥ تطوير كفاءة وفعالية تقييم الأداء بما ينعكس على تعزيز السلوك الايجابي والتخلص من السلوك السلبي والأداء الضعيف.	
١٠.٥ مواصلة تلبية احتياجات التطوير الأخرى في مجال البنية التحتية لتيسير وصول المتقاضين وزيادة كفاءة العمليات (الأثاث، وأجهزة الحاسب الآلي، وتمديدات الشبكات وأجهزة الاتصال وخوادم حواسيب وأجهزة الاصطفاف والقارئات الضوئية ومعدات المكاتب).	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا

المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات قطاع العدالة.

يهدف هذا المحور الى العمل على بناء مؤسسة أنموذج قادرة على الاضطلاع بكافة مسؤولياتها بكفاءة واقتدار من إدخال التقنية المعلوماتية الحديثة للربط بين مؤسسات قطاع العدل ذات العلاقة ، وتزويدها بالتقنية الافضل والاسرع للوصول الى المصادر المعلوماتية والخدماتية، والمساهمة في تخفيف أعباء المحاكم ، وضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة ، وتقصير أمد التقاضي ، وتحديث الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم أي بمعنى آخر المساعدة في تنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤)، وكذلك المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية من خلال المساعدة في تنفيذ استراتيجية تطوير العدالة الجزائية للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٨). و فيما يلي الأهداف والأنشطة التي تساهم في تحقيق هذا المحور :-

١. تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة.

تقوم وزارة العدل ممثلة بمديرياتها في الوزارة بمتابعة إنشاء محاكم جديدة ، وبعمل الصيانة الوقائية والعلاجية لمباني المحاكم ، وتجهيز عقود الصيانة للأجهزة والمعدات ، وتزويد الوزارة والمحاكم بالأجهزة الإلكترونية والشبكات وغيرها. وفيما يلي عدد من الأنشطة المستقبلية لتحقيق هذا الهدف:

١.١ إعداد خطة استراتيجية لمباني مرافق العدالة للأعوام الخمس القادمة.

٢.١ إنشاء أبنية نموذجية حديثة للمحاكم تلبي متطلبات العمل ، وتهيئتها بالدعم اللوجستي والتقني والفني بالإضافة الى تلبية المستجدات من غرف قضائية متخصصة: وساطة، وإدارة دعوى، وجناح الأسرة ...

٣.١ إنشاء دار القضاء العالي كمقر لمحكمتي التمييز والعدل العليا.

٤.١ إنشاء مبنى نموذجي للمعهد القضائي تتوفر فيه قاعات محاكمة للتدريب ، وجميع التقنيات التعليمية الحديثة بما فيها أجهزة التعليم عن بعد لاستخدامها للندوات التدريبية الداخلية والخارجية.

٢. التوسع في إدخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع العدل للوصول الى المصادر المعلوماتية والخدماتية بيسر وسهولة.

تركز الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات في الوزارة في إعادة هندسة الإجراءات لزيادة الكفاءة والفاعلية والشفافية، وحوسبة أعمال المحاكم لزيادة دقة وجودة البيانات، وتحسين مستوى الخدمات ، وتوفير وسائل الرقابة والسيطرة والإشراف الإلكتروني لتقليل إحتمالية الفساد الإداري والمالي ، وزيادة درجة تحمل المسؤوليات. وفيما يلي عدد من الأنشطة لتطوير وتحديث نظام المعلومات في السنوات الثلاثة القادمة:

١.٢ وضع خطة لتحديث الأجهزة القديمة مبنية على الأولويات وتتضمن الموازنة اللازمة لتحقيقها.

٢.٢ تحديث وتطوير البرامج المحوسبة وخاصة برنامج ميزان.

٣.٢ تنفيذ خطط الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة (الأمن العام، والأحوال المدنية، ... الخ).

٤.٢ وضع آلية لمتابعة عمل وتنفيذ الصيانة الدورية اللازمة بأسلوب علمي يخفف من الأعطال والمشاكل ، والتقليل من عملية التوسع وشراء المعدات غير الضرورية الذي يزيد من الأعباء المالية المطلوبة دائما.

٥.٢ استكمال أرشفة كتاب العدل والتنفيذ في برنامج ميزان رغم الصعوبات الكبيرة الناجمة عن الحجم الهائل من الوثائق، مما يتطلب زيادة حجم التخزين.

٦.٢ توفير آلية للربط الموحد مع المؤسسات الخارجية كل حسب اختصاصه وحاجته لتشمل الأمن العام ، ووزارة العمل ، ومراقبة الشركات ، والأحوال المدنية ، وغيرهم من المؤسسات.

٧.٢ استكمال حوسبة بعض العمليات مثل: عمليات القبض والصرف لكل من أمانات الدعاوى التنفيذية، وإجراءات عمل قلم الإيجارات.

٨.٢ التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية.

٩.٢ تفعيل خدمة السجل العدلي.

٣. المساهمة في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقا للعدالة الناجزة.

تنفيذ أحكام القضايا المفصولة لا يقل أهمية عن الحكم فيها ، فعملية التنفيذ ركيزة أساسية من ركائز سيادة القانون وتنفيذ العدالة الناجزة على أرض الواقع، هناك أسباب عديدة تعيق تنفيذ سريع للقضايا المفصولة وقد أجريت العديد من الدراسات للوقوف على أسبابها ووضع الحلول لها، من أسباب التأخير في التنفيذ قصور في قانون التنفيذ وفي بعض الأحيان وجود تراخي من قبل الإدارة في تنفيذ الحكم القضائي أو عيوب في نظام التبليغات، وضعف قنوات التواصل بين دوائر التنفيذ والدوائر الأخرى ذات العلاقة وغيرها من الأسباب. وفيما يلي بعض الأنشطة التي تساعد على التسريع في تنفيذ القضايا المفصولة:

١.٣ إعداد دليل إجراءات موحد لعمل دوائر التنفيذ.

٢.٣ تطوير وتعميم نظام الحوسبة على جميع دوائر التنفيذ في المملكة.

٣.٣ تعزيز قنوات الاتصال بين دوائر التنفيذ والدوائر الأخرى (الأراضي والمساحة، والبنوك، والصناعة والتجارة ...)

٤.٣ تزويد دوائر التنفيذ بالتجهيزات اللازمة.

٥.٣ إعادة هندسة موقع دائرة التنفيذ في عمان وتحديثه ، وتوفير أماكن انتظار وأجهزة اصطفاف وحوسبة خطوات تسجيل القضايا ، وتقديم طلبات التنفيذ إليكترونيا ، والإجابة عليها في مكان واحد.

٦.٣ سد حاجة دائرة التنفيذ من الكوادر وتدريبهم على مهارات الاتصال وأحكام قانون التنفيذ ، وتصميم نظام لحفظ الملفات واسترجاعها وتطبيقه.

٧.٣ إيجاد هيئة استئنافية في دائرة التنفيذ بالتعاون مع المجلس القضائي ، للحد من خروج الملف خارج الدائرة ، وتسريع البت في الاستئنافات ، والقضاء على ظاهرة اللجوء الى الاستئنافات المتكررة للمماطلة.

٨.٣ تحديث و تطوير آلية إدارة التبليغات القضائية بما يساهم في تقصير أمد التقاضي.

٤. المساهمة في تخفيف أعباء المحاكم وتحسين الأداء لضمان تقصير أمد التقاضي.

تتولى مختلف أنواع المحاكم الفصل في القضايا الواردة إليها خلال العام ، وفي القضايا المتراكمة من السنوات السابقة، وتتزايد أعباء المحاكم سنة بعد أخرى ، وتتنوع القضايا نتيجة لزيادة تعقد الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتنوع الجرائم الإلكترونية وغسيل الأموال مما تستدعي الحاجة الى اعتماد التخصصية في عمل القضاة والتوسع فيها من حيث التنوع والاتساع.

الأعباء الكبيرة الملقاة على عاتق القضاة والهيئات القضائية والكادر المساند في المحاكم ، أوجبت البحث عن وسائل بديلة تخفف العبء عن المحاكم والقضاة لذلك تم استحداث نظام جديد سميّ بنظام الوساطة كوسيلة بديلة عن التقاضي ، الأمر الذي يسهم في تخفيف العبء عن المحاكم في الدعاوى الحقوقية، كما لابد من الاستمرار في البحث عن آليات جديدة تساعد في تخفيف العبء عن المحاكم، الأمر الذي أوجب وضع هدف للتخفيف من أعباء جميع المحاكم من خلال العمل على ما يلي:

١.٤ التعاون مع مجلس أوروبا (هيئة تحسين نوعية وفعالية نظام العدالة) في تنفيذ مشروعها ضمن المرحلة التحضيرية لمشروع دعم الإصلاحات في قطاع العدل المتعلق بدراسات لرفع وتحسين نوعية وفعالية القضاء.

٢.٤ تفعيل إدارة الدعوى بما يساهم في تخفيف أعمال المحاكم.

٣.٤ زيادة أعداد الوسطاء من القضاة والوسطاء الخصوصيين وتدريبهم على المهارات اللازمة لنجاح الوساطة

٤.٤ إيجاد اليات لاستيفاء مخالفات الصناعة والتجارة والعمل والصحة بدون اللجوء للمحاكم اسوة بمخالفات السير.

٥.٤ تنفيذ برامج توعية بأهمية الوساطة.

٦.٤ تفعيل نظام أعوان القضاة بما يكفل تخفيف أعباء المحاكم.

٧.٤ متابعة حوسبة إجراءات التقاضي في باقي المحاكم في المملكة ، وذلك لتسريع إجراءات الفصل في الدعاوى ورفع الكفاءة والإنتاجية.

٨.٤ إدخال مفهوم المفاوضة والصفقة في القضايا الجزائية (الجنح البسيطة) ، والتوسع في الصلح في القضايا الجزائية خاصة في الجرائم المالية والاقتصادية ، وكذلك تعديل تشريعات الصناعة والتجارة والعمل والصحة والزراعة لتسمح باستيفاء قيمة الغرامات في المخالفات فور ارتكابها وبدون مراجعة المحاكم.

٩.٤ إنشاء هيئة فحص الطعون لدى محكمة التمييز لتخفيف العبء عن هيئاتها.

٥. المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق أحدث المعايير والممارسات الفضلى

تتجلى أهمية العدالة الجنائية كون الفرد يكون خلالها عرضة لإجراءات إستثنائية تمس بحريته الشخصية مثل الاستجواب والتوقيف وأن المجتمع الدولي قد أولى حقوق الإنسان في مجال العدالة الجنائية عناية خاصة من خلال إقراره للعديد من المعايير الدولية الهادفة إلى كفالة حقوق الأفراد وحرياتهم في مجال العدالة الجنائية. وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الهدف لتطوير نظام العدالة الجنائية خلال السنوات القادمة، بما يتناسب مع المعايير الدولية ويتطلب تنفيذ الأنشطة التالية:

١.٥ وضع الخطط التنفيذية اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والتدخلات الواردة في الخطة الاستراتيجية للعدالة الجنائية (٢٠١٣-٢٠١٨).

٢.٥ وضع الآليات ومؤشرات الأداء المناسبة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

٣.٥ تأسيس ثقافة قانونية في الوسط القضائي فيما يتعلق بالقانون الجنائي ، وفي كيفية التعامل مع الظواهر الجرمية المستحدثة مثل: جرائم غسيل الأموال وجرائم الإنترنت وجرائم الإتجار بالبشر... وغيرها.

٤.٥ تفعيل دور مراقب السلوك في محاكمة الأحداث.

٥.٥ تفعيل التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان في العدالة الجنائية.

٦.٥ المساهمة في تطوير وتحديث نظام عدالة الأحداث.

٦. المساهمة في تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم.

هناك العديد من الأعمال التي تتولاها وزارة العدل في مختلف المجالات منها: تطوير دوائر الكاتب العدل، ودوائر عدم المحكومية، ودوائر التبليغات، وتحسين خدمات الاستعلامات في المحاكم، ومراجعة الإجراءات المتبعة في أقسام المحاكم ودوائر تنفيذ الاحكام ، والمحامي العام المدني ، والادعاء العام ، والكاتب العدل ، والتبليغات لتطويرها وتبسيطها وضمان تقديم الخدمات بفعالية ووقت قياسي. وفيما يلي أهم الأنشطة المقترحة لتحقيق هذا الهدف:

١.٦ استكمال عملية التطوير لدوائر كتاب العدل (السجل العدلي) في مجال: التشريع، والإجراءات، والحوسبة.

٢.٦ إعداد هندسة العمليات لأماكن تقديم الخدمات.

٣.٦ تفعيل الدليل الإرشادي لإجراءات عمل المحاكم.

٤.٦ مراجعة وتحديث بطاقات الخدمة في المحاكم ، والعمل على توفيرها لمتلقي الخدمة.

٥.٦ وضع خطة لتحسين خدمات الاستعلامات في جميع المحاكم.

٧. تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية.

يركّز هذا المحور على مأسسة العلاقة بين مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، لتحقيق التكاملية في العمل ، وتعزيز الشفافية والنزاهة بهدف إيجاد ثقافة قانونية داعمة لوعي المجتمع، وتؤسس لبناء الدولة الحديثة القائمة على الشراكة والمساءلة وسيادة القانون. وفيما يلي أهم الأنشطة المقترحة لتحقيق هذا الهدف:

١.٧ وضع الموازنات اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والتدخلات الواردة في الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠١٢ - ٢٠١٤ (استراتيجية البناء)

٢.٧ بناء وتعزيز العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين في المجالين القضائي والقانوني.

٣.٧ تحديث مصفوفة الشركاء.

٤.٧ إيجاد آليات للتواصل والتزويد بالمعلومات لجميع الشركاء من المؤسسات الدولية من خلال لقاءات وتقارير دورية، وتنظيم ورعاية اجتماعات دورية للجهات المانحة لغايات التنسيق.

مصفوفة الأهداف والأنشطة ومؤشرات القياس "المحور الرابع"

المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم إدخالها على مؤسسات العدالة. ٢. تحسن في أداء عمل مؤسسات العدالة في مجال تخفيف اعباء المحاكم والفصل السريع في القضايا وتسهيل الوصول للعدالة.
أدوات القياس	مراجعة التقارير بما فيها التقارير الاحصائية للتعرف على نوعية وكمية التطويرات والدعم اللوجستي لمؤسسات العدالة ومدى التخفيف في اعباء المحاكم والزيادة في عدد ونسبة القضايا المفصولة.

١. تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة.

مؤشرات القياس	تنفيذ الخطط الاستثمارية المتوقعة في مرافق العدالة حسب الاولوية ووفقاً للجدول الزمني والموازنة.
أدوات القياس	رصد الزيادة في الانفاق الاستثماري على مرافق العدالة من الميزانية.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.١ اعداد خطة استراتيجية لمباني مرافق العدالة للأعوام الخمس القادمة.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج.
٢.١ انشاء ابنية نموذجية حديثة للمحاكم تلبي متطلبات العمل وتهيئتها بالدعم اللوجستي والتقني والفني بالإضافة الى تلبية المستجدات من غرف قضائية متخصصة: وساطة، وإدارة دعوى، وجناح الأسرة .	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٣.١ إنشاء دار القضاء العالي كمقر لمحكمتي التمييز والعدل العليا.	
٤.١ إنشاء مبنى نموذجي للمعهد القضائي تتوفر فيه قاعات محاكمة للتدريب وجميع التقنيات التعليمية الحديثة بما فيها أجهزة التعليم عن بعد لاستخدامها للندوات التدريبية الداخلية والخارجية.	

٢. التوسع في إدخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع العدل للوصول الى المصادر المعلوماتية والخدماتية بيسر وسهولة

مؤشرات القياس	١. عدد من التقنيات الحديثة تم إدخالها في مؤسسات العدالة لتسهيل تدفق المعلومات. ٢. زيادة المعلومات بما فيها الإحصائية المتوفرة لقطاع العدالة على شبكة الإنترنت وفي التقارير السنوية وغيرها.
أدوات القياس	الإطلاع على التقارير والتعرف على نوعية التقنيات المدخلة على أنظمة المعلومات ونسبة الزيادة في عدد مستخدمي المعلومات منها الإحصائية ومستخدمي الشبكات.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٢ وضع خطة لتحديث الأجهزة القديمة مبنية على الأولويات وتتضمن الموازنة اللازمة لتحقيقها.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢,٢ تحديث وتطوير البرامج المحوسبة وخاصة برنامج ميزان. .	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٣,٢ تنفيذ خطط الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة (الأمن العام، والأحوال المدنية، ... الخ).	
٤,٢ وضع آلية لمتابعة عمل وتنفيذ الصيانة الدورية اللازمة بأسلوب علمي يخفف من الأعطال والمشاكل والتقليل من عملية التوسع وشراء المعدات غير الضرورية الذي يزيد من الأعباء المالية المطلوبة دائما.	
٥,٢ إستكمال أرشفة كتاب العدل والتنفيذ في برنامج ميزان رغم الصعوبات الكبيرة الناجمة عن الحجم الهائل من الوثائق، مما يتطلب زيادة حجم التخزين.	
٦,٢ توفير آلية للربط الموحد مع المؤسسات الخارجية كل حسب اختصاصه وحاجته لتشمل الأمن العام ووزارة العمل ومراقبة الشركات وغيرهم من المؤسسات.	
٧,٢ استكمال حوسبة بعض العمليات مثل عمليات القبض والصرف لكل من أمانات الدعاوى التنفيذية، إجراءات عمل قلم الإيجارات.	
٨,٢ التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية.	
٩,٢ تفعيل خدمة السجل العدلي.	

٣. المساهمة في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقا للعدالة الناجزة.

مؤشرات القياس	زيادة معدلات تنفيذ القضايا المفصولة
أدوات القياس	الإطلاع على التقارير الاحصائية ورصد الزيادة في القضايا المفصولة

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٣ إعداد دليل إجراءات موحد لعمل دوائر التنفيذ.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢.٣ تطوير وتعميم نظام الحوسبة على جميع دوائر التنفيذ في المملكة.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٣.٣ تعزيز قنوات الاتصال بين دوائر التنفيذ والدوائر الأخرى (الأراضي والمساحة، والبنوك، والصناعة والتجارة ...).	
٤.٣ تزويد دوائر التنفيذ بالتجهيزات اللازمة.	
٥.٣ اعادة هندسة موقع دائرة التنفيذ في عمان وتحديثه وتوفير أماكن انتظار وأجهزة اصطفاف وحوسبة خطوات تسجيل القضايا وتقديم طلبات التنفيذ إليكترونيا والإجابة عليها في مكان واحد.	
٦.٣ سد حاجة دائرة التنفيذ من الكوادر وتدريبهم على مهارات الاتصال وأحكام قانون التنفيذ وتصميم نظام لحفظ الملفات واسترجاعها وتطبيقه.	
٧.٣ . ايجاد هيئة استئنافية في دائرة التنفيذ بالتعاون مع المجلس القضائي للحد من خروج الملف خارج الدائرة وتسريع البت في الاستئنافات والقضاء على ظاهرة اللجوء الى الاستئنافات المتكررة للمماطلة.	
٨.٣ تحديث وتطوير آلية إدارة التبليغات القضائية بما يساهم في تقصير امد التقاضي.	

٤. المساهمة في تخفيف أعباء المحاكم وتحسين الأداء لضمان تقصير أمد التقاضي.

مؤشرات القياس	انخفاض معدل عدد القضايا الواردة والمدورة لكل قاضي مقارنة بالسنوات السابقة
أدوات القياس	الإطلاع على التقارير الإحصائية للتعرف على نسبة الانخفاض في معدل عدد القضايا المدورة والواردة لكل قاض

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٤ التعاون مع مجلس أوروبا (هيئة تحسين نوعية وفعالية نظام العدالة) في تنفيذ مشروعها ضمن المرحلة التحضيرية لمشروع دعم الإصلاحات في قطاع العدل المتعلق بدراسات لرفع وتحسين نوعية وفعالية القضاء.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٢.٤ تفعيل إدارة الدعوى بما يساهم في تخفيف أعمال المحاكم.	
٣.٤ زيادة أعداد الوسطاء من القضاة والوسطاء الخصوصيين وتدريبهم على المهارات اللازمة لنجاح الوساطة.	
٤.٤ إيجاد آليات لاستيفاء مخالفات الصناعة والتجارة والعمل والصحة بدون اللجوء للمحاكم أسوة بمخالفات السير.	
٥.٤ تنفيذ برامج توعية بأهمية الوساطة. .	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
٦.٤ تفعيل نظام أعوان القضاء بما يكفل تخفيف أعباء المحاكم.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٧.٤ متابعة حوسبة إجراءات التقاضي في باقي المحاكم في المملكة وذلك لتسريع إجراءات الفصل بالدعاوى ورفع الكفاءة والإنتاجية.	
٨.٤ إدخال مفهوم المفاوضة والصفقة في القضايا الجزائية (الجنح البسيطة) والتوسع في الصلح في القضايا الجزائية خاصة في الجرائم المالية والاقتصادية وكذلك تعديل تشريعات الصناعة والتجارة والعمل والصحة والزراعة لتسمح باستيفاء قيمة الغرامات في المخالفات فور ارتكابها وبدون مراجعة المحاكم.	برنامج التشريع والقوانين
٩.٤ انشاء هيئة فحص الطعون لدى محكمة التمييز لتخفيف العبء عن هيئاتها.	

٥. المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق أحدث المعايير والممارسات الفضلى.

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم إدخالها على نظام العدالة الجنائية. ٢. عدد من الأنشطة والتدخلات تم تنفيذها في إطار الخطة التنفيذية لاستراتيجية العدالة الجنائية (٢٠١٣-٢٠١٨)
أدوات القياس	رصد عدد التطويرات الكمية والنوعية وحجم الدعم اللوجستي لنظام العدالة الجنائية والتعرف على مدى مواكبتها للمعايير الدولية.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٥ وضع الخطط التنفيذية اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والتدخلات الواردة في الخطة الاستراتيجية للعدالة الجنائية (٢٠١٣-٢٠١٨).	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢.٥ وضع الآليات ومؤشرات الأداء المناسبة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.	
٣.٥ تأسيس ثقافة قانونية في الوسط القضائي فيما يتعلق بالقانون الجنائي وفي كيفية التعامل مع الظواهر الجرمية المستحدثة مثل جرائم غسيل الأموال وجرائم الإنترنت وجرائم الإتجار بالبشر... وغيرها.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية
٤.٥ تفعيل دور مراقب السلوك في محاكمة الأحداث.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٥.٥ تفعيل التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان في العدالة الجنائية.	
٦.٥ المساهمة في تطوير وتحديث نظام عدالة الأحداث.	

٦. المساهمة في تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم.

مؤشرات القياس	١. عدد من التحسينات والتطويرات تم إدخالها في إجراءات المحاكم ونوعية الخدمة للجمهور. ٢. زيادة نسبة رضى المواطنين مستخدمي المحاكم عن جودة الخدمات المقدمة اليهم .
أدوات القياس	١. التعرف على نوعية وكمية التطويرات والدعم اللوجستي لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور. ٢. دراسة استطلاعية للتعرف على التحسن في رضى الجمهور عن نوعية الخدمات المقدمة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٦ استكمال عملية التطوير لدوائر كتاب العدل (السجل العدلي) في مجال: التشريع، والإجراءات، والحوسبة.	– بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا – برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢.٦ اعداد هندسة العمليات لأماكن تقديم الخدمات.	
٣.٦ تفعيل الدليل الإرشادي لإجراءات عمل المحاكم.	
٤.٦ مراجعة وتحديث بطاقات الخدمة في المحاكم والعمل على توفيرها لمتلقي الخدمة.	
٥.٦ وضع خطة لتحسين خدمات الاستعلامات في جميع المحاكم.	

٧. تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية.	
مؤشرات القياس	عدد من التطويرات المؤسسية والمنهجية وآليات التواصل تم إدخالها لتحسين العلاقة بين مؤسسات العدالة وبينها وبين المؤسسات الدولية.
أدوات القياس	التعرف على نوعية التطويرات على مؤسسات العدالة ومنهجية عملها والزيادة في عدد الشركاء المحليين والدوليين وعدد الاجتماعات واللقاءات معهم

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٧ وضع الموازنات اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والتدخلات الواردة في الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠١٢-٢٠١٤ (استراتيجية البناء).	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٢.٧ بناء وتعزيز العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين في المجالين القضائي والقانوني.	
٣.٧ تحديث مصفوفة الشركاء.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٤.٧ إيجاد آليات للتواصل والتزويد بالمعلومات لجميع الشركاء من المؤسسات الدولية من خلال لقاءات وتقارير دورية، وتنظيم ورعاية اجتماعات دورية للجهات المانحة لغايات التنسيق.	

المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.

تحقيق درجة عالية من المصداقية والشفافية في تعامل مؤسسات قطاع العدل مع المواطنين هي التي تخلق لديهم الثقة بمؤسسات القضاء ، وتدفعهم الى الإلتزام بتحمل الأعباء التي يواجهها الوطن، ويستوجب وجود آلية مؤسسية تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذ في مؤسسات القضاء ، وتضمن للمواطن الحق في الوصول الى المعلومة بسهولة ويسر من مختلف وسائل الإعلام، وأن تكون المعلومات ذات درجة عالية من المصداقية تساعده على تقييم الأداء وبلورة الرأي، وهذا من أنجع الطرق في كسب ثقة المواطن، ونظرا لأهمية هذا المحور تم تخصيص سبعة أهداف رئيسة لتحقيقه والعديد من الأنشطة والتدخلات لتحقيق الأهداف على النحو التالي:

١. تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية.

تعمل برامج المساعدات القانونية على تقديم الدعم القانوني المجاني، وتلبي الاحتياجات الأساسية القانونية للمواطنين والفئات المستضعفة للوصول الى حقوقهم ، وضمان الحرية والمساواة والعدالة لهم، ويتم ذلك من خلال شبكة من المحامين والناشطين في العمل التطوعي الذين يكرسون أنفسهم للدعوة للكرامة والحرية، وللدفاع عن حقوق الأفراد من خلال تقديم الاستشارات، والخدمات القانونية ، ونشر مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان ، وبناء التحالفات ، وعقد الدورات التدريبية المتخصصة ، وإجراء البحوث والدراسات التحليلية ، والحملات الإعلامية ، وأنشطة رفع الوعي وتطوير البرامج المتخصصة التي تدعم حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار يمكن العمل على ما يلي:

١.١ العمل على مأسسة العلاقة بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة المعنية بتقديم الخدمات القانونية للمحتاجين في إطار خطة وطنية بأهداف وجداول زمنية محددة.

٢.١ العمل على تحديد معايير تقديم المساعدة القانونية وتحديد الفئات المستحقة.

٣.١ تطوير وتحسين آليات التواصل مع الفئات المستضعفة من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات الرسمية وبخاصة الجهات الامنية وإدارة السجون والنيابة العامة وغيرهم.

٤.١ توفير اساليب لحل المنازعات عن طريق الوساطة وجهود المواءمة والمصالحة.

٥.١ توفير برامج التوعية والتثقيف والإرشاد القانوني.

٢. تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وإيجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة.

يعتبر الإعلام من أهم الوسائل لتعزيز مفهوم النزاهة والشفافية من خلال نشر المعرفة القانونية والقضائية لدى الجمهور، وتعزيز ثقته بدور القضاء في تحقيق العدالة، ونشر الوعي القانوني، وسيادة القانون على الجميع ، ودوره في توفير بيئة محفزة للتنمية الشاملة، وفي هذا الإطار قامت الوزارة بتطوير الصفحة الإلكترونية، وتغذيتها بالمعلومات والبحوث القانونية، وفتح المجال أمام الجميع للحصول على المعلومات المتعلقة بالأحكام القضائية ، وإدامة الصلة مع الإعلام بكل فضاءاته والانفتاح وتزويدهم بكل ما يعزز الإسهام في تنشيط دور المواطن. و فيما يلي عدد من الأنشطة لتحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المجلس القضائي:

١.٢ توفير بنية مؤسسية في مجال الإعلام والاتصال في قطاع العدل سواء على مستوى مكتب إعلامي، أو ناطق إعلامي يعمل على توطيد العلاقة مع وسائل الإعلام

والإعلاميين.

٢.٢ توفير كادر إعلامي مؤهل ومتخصص قادر على التعامل مع وسائل الإعلام، وصياغة مادة إعلامية واضحة وسهلة يفهمها فئات الجمهور بمختلف مستوياتهم التعليمية.

٣.٢ وضع خطة إعلامية بخطاب إعلامي واضح موجه للجمهور لتعريفهم بدور القضاء في نشر العدل، وتحقيق سيادة القانون على الجميع، وآليات معتمدة للتواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين.

٤.٢ إقرار قواعد عمل تسهل عمل الإعلاميين داخل المحاكم لتغطيتها بما لا يتعارض مع عمل المحاكم ودون أن يؤثر على سير الدعاوى القضائية أو يمس بالحقوق التي كفلتها القوانين لأطراف الدعاوى.

٥.٢ التعاون مع المؤسسات المعنية بتطوير الإعلام (مثل نقابة الصحفيين ومركز حماية وحرية الصحفيين) لإعداد برامج تدريب لتطوير قدرات الصحافيين على تغطية أخبار القضاء والمحاكم بهدف المساعدة في خلق صحافة متخصصة في تغطية هذا القطاع بشكل مهني.

٦.٢ دعم البحوث العلمية ونشرها وتشجيع الإعلاميين على إجراء دراسات ميدانية للإطلاع عن كثب عن واقع الخدمات التي يقدمها القضاء ودوره في عملية التحديث والتطوير والتعرف على رضى الجمهور عن الخدمات المقدمة.

٧.٢ عقد مؤتمرات ولقاءات صحفية بشكل دوري لتعزيز علاقات التعاون مع الصحافة.

٨.٢ متابعة وسائل الإعلام وتحليل الأخبار المتعلقة بالقضاء بإشراف جهة مختصة.

٩.٢ عمل مسوحات واستطلاعات رأي للجمهور للتعرف على مدى معرفة الجمهور بحقوقه وواجباته وحرياته الأساسية.

١٠.٢ رصد الأخبار اليومية على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية والإطلاع على المستجدات على الساحة القضائية.

٣. تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة وبما يضمن لهم الحق بالإطلاع والوصول الى المعلومات بسهولة ويسر.

يتطلب إشراك المواطنين في السياسات المتخذة في قطاع العدالة تعديل الأنظمة الإدارية والمالية لكي تعمل على تجذير ممارسة حق المواطن في الحصول على المعلومات ، والإطلاع على أعمال المؤسسات ونشاطاتها وخططها، وتعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في اتخاذ القرار الإداري داخل مؤسسات قطاع العدل.

١.٣ توفير آليات مؤسسية تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذها مؤسسات قطاع العدالة خاصة تلك السياسات التي تلبي حاجات المواطن من خلال وسائل الإعلام والنشر، وان تكون المعلومات على درجة عالية من المصداقية.

٢.٣ إصدار معلومات دورية احصائية ومعلوماتية عن التطوير والتحديث التي تنفذ في مؤسسات العدالة والمشاكل والتحديات التي تواجهها وتتضمن أيضا البرامج والخطط المستقبلية.

٣.٣ توفير الأجهزة الفنية والتكنولوجية والبرمجيات التي تسهل على المواطن الوصول للمعلومة بسهولة ويسر.

٤.٣ إتخاذ إجراءات تضمن تكامل الأدوار بين مؤسسات قطاع العدالة في مجال تحديد قنوات الاتصال مع الجمهور وآلية مناسبة لتدفق المعلومات لتجنب الإزدواجية والتضارب في المعلومات.

٤. مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين.

يكفل قانون نقابة المحامين استقلالية مهنة المحاماة بعيدة عن سلطات الدولة، ويحصر مزاولة المهنة بالمحامين، وبوجود تنظيم نقابي يتولى شؤون المهنة، وله استقلالية مالية وإدارية بصلاحيات ومساءلة المحامين تأديبياً عن طريق النقابة فقط، وعلى النقابة أن تكون ذات إرادة حرة يعترف القانون بها ويكفلها، وأن تكون مجالسها التمثيلية منتخبة بطريقة حرة وديموقراطية دون تدخل أي جهة، وأن تدافع النقابة عن القضاء وحماية وكرامة واستقلال القضاء، مما يدعم سير العدالة وتطور العمل القضائي. ونظراً للدور الكبير الذي تقوم به نقابة المحامين بإعتبارها شريكة أساسية وفاعلة في تكريس العدالة والنزاهة جنباً إلى جنب مع القضاة، فقد أفرد لها هدف خاص في استراتيجية وزارة العدل لمأسسة شراكة بينهما قائمة على التكامل والتعاون في العمل، من خلال الأنشطة والبرامج التالية:

١.٤ تشكيل لجنة مشتركة مع نقابة المحامين لتعزيز التعاون المشترك.

٢.٤ وضع آليات لتحسين الاتصال والتواصل مع نقابة المحامين.

٣.٤ وضع خطط مشتركة للتعاون بين القضاة والمحامين تساهم في تحسين الأداء.

٥. تعزيز التعاون مع كليات الحقوق.

إن التنسيق والتكامل بين وزارة العدل وكليات الحقوق في الجامعات والمعاهد الأردنية هو خيار استراتيجي لرفد القضاء بالكوادر البشرية المؤهلة للعمل في السلك القضائي، سواء على مستوى مهنة المحاماة أو مهنة القضاء أو ضمن الأجهزة المساندة للسلطة القضائية، ولكي تكون هذه الكليات مواكبة للعمل القضائي يتطلب إيجاد آلية تنسيق مشتركة فاعلة ودائمة مع الجامعات والمعاهد الأردنية التي تدرس مادة القانون وتخرج الحقوقيين والتنسيق المشترك يشمل منهاج وأساليب التدريس وغيرها، وفيما يلي أهم الأنشطة المتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق مع كليات الحقوق:

١.٥ توفير قنوات اتصال بين الوزارة وكليات الحقوق لرفدها بالمستجدات القانونية.

٢.٥ عقد ورش عمل متخصصة لتطوير التعليم القانوني بمشاركة القضاة.

٣.٥ إثراء المكتبات الجامعية بالدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة.

٤.٥ إعداد برامج ميدانية وحملات توعية لطلبة الجامعات للتعريف بالنظام القضائي، ومشاريع تطوير القضاء ، ونشر الثقافة القانونية لديهم، وتوعيتهم بدور السلطة القضائية.

٥.٥ الاستمرار في عقد مسابقة المحاكمات الصورية لطلبة الجامعات.

٦.٥ استكمال العمل ببرنامج قضاة المستقبل بالتنسيق مع كليات الحقوق في الجامعات.

٦. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في توفير الرقابة الموضوعية كشريك استراتيجي في تفعيل ميثاق النزاهة الوطنية بالرقابة على أداء مؤسسات قطاع العدل، وفي التوعية بمبادئ العدالة وسيادة القانون في المجتمع، كذلك في المشاركة في صياغة القوانين وتقوية حكم القانون. إن مبدأ المساءلة والشفافية يعد الأساس لعلاقة سليمة مع مؤسسات المجتمع المدني. حيث ان مؤسسات العدالة مسؤولة أمام مواطنيها في إرساء أسس العدالة وكسب ثقة الجمهور بسيادة القانون من خلال تقديم البيانات والتقارير الموثوقة عن أعمالها، ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولة أمام المجتمع في الرقابة والمساءلة والدفاع عن الحقوق العامة، كما يجب أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني هذا الدور لما يتطلبه هذا الدور من أن تكون هذه المؤسسات ديموقراطية ذات تنظيم إداري ومالي، وما يتطلبه هذا الدور أيضا من إلغاء للقيود التي تعيق حريتها واستقلاليتها في العمل. الأمر الذي يتطلب من كلا الطرفين بناء آليات تنسيق وتعاون وشراكة فاعلة لتحقيق التكامل وتحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعية ومؤسسية تنعكس إيجاباً على المجتمع، وذلك من خلال العمل على ما يلي:

١.٦ وضع آليات تعاون بين القضاء ومختلف مؤسسات المجتمع المدني (مذكرات تفاهم على سبيل المثال).

٢.٦ عقد برامج تثقيفية لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بدور القضاء في مختلف المجالات.

٣.٦ تصميم برامج وحملات مشتركة لتوعية المجتمع بمبدأ سيادة القانون.

٧. المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الأنظمة التعليمية.

تترسخ القيم الحضارية الناظمة لسلوك المواطن من خلال برامج التوعية الشاملة بمبادئ سيادة القانون ومفهوم العدالة وصون حقوق وحريات المواطنين. من هنا تبرز أهمية دمج الثقافة القانونية والقضائية في المناهج الدراسية على مستوى المدرسة والجامعة.

١.٧ وضع آلية للتنسيق والتعاون بين وزارة العدل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي لتعزيز التوعية القانونية في المناهج الدراسية.

٢.٧ تنظيم حملات توعوية لطلبة الجامعات والمدارس حول الثقافة القانونية والنظام القضائي.

٣.٧ تنظيم حملات توعوية لأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس حول الثقافة القانونية والنظام القضائي.

٤.٧ إعداد دليل مرجعي يزود المعلم بالمعلومات الأساسية عن النظام القضائي والمفاهيم القانونية المتعلقة بسيادة القانون والعدالة وإجراءات المحاكمة ... وغيرها.

مصفوفة الأهداف والأنشطة ومؤشرات القياس "المحور الخامس"

المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية واللوجستية تم إدخالها لتيسير الوصول للعدالة. ٢. زيادة نسبة ثقة المجتمع بالقضاء. ٣. عدد الورش و الحملات التوعوية القانونية التي يتم تنفيذها .
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على كمية ونوعية التطويرات لتسهيل الوصول للعدالة. ٢. دراسة استطلاعية للتعرف على مدى التحسن في ثقة الجمهور بالقضاء

ا. تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية.

مؤشرات القياس	١. عدد من التحسينات تم إدخالها على آليات المساعدة القانونية المجانية. ٢. زيادة عدد الأشخاص المؤهلين المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على كمية ونوعية التحسينات التي تم إدخالها على آليات المساعدة القانونية. ٢. الإطلاع على التقارير الإحصائية لمعرفة الزيادة في عدد المستفيدين من المساعدات القانونية.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.١ العمل على مأسسة العلاقة بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة المعنية بتقديم الخدمات القانونية للمحتاجين في إطار خطة وطنية بأهداف وجداول زمنية محددة.	برنامج التشريع والقوانين
٢.١ العمل على تحديد معايير تقديم المساعدة القانونية وتحديد الفئات المستحقة.	
٣.١ تطوير وتحسين آليات التواصل مع الفئات المستضعفة من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات الرسمية وبخاصة الجهات الأمنية وإدارة السجون والنيابة العامة وغيرهم.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٤.١ توفير أساليب لحل المنازعات عن طريق الوساطة وجهود المواءمة والمصالحة.	
٥.١ توفير برامج التوعية والتثقيف والإرشاد القانوني.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية

٢. تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وإيجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة.

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية والمنهجية تم إدخالها على وحدة الإعلام والاتصال. ٢. عدد من المواد الإعلامية تم نشرها تخاطب الجمهور من مختلف المستويات التعليمية.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على نوعية التحسينات التي تم إدخالها على منهجية عمل وحدة الإعلام والاتصال. ٢. رصد عدد ونوعية المواد الإعلامية المنشورة

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٢ توفير بنية مؤسسية في مجال الإعلام والاتصال في قطاع العدل سواء على مستوى مكتب إعلامي أو ناطق إعلامي يعمل على توطيد العلاقة مع وسائل الإعلام والإعلاميين.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية
٢.٢ توفير كادر إعلامي مؤهل ومتخصص قادر على التعامل مع وسائل الإعلام وصياغة مادة إعلامية واضحة وسهلة يفهمها مختلف فئات الجمهور ومستوياتهم العليمية.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
٣.٢ وضع خطة إعلامية بخطاب إعلامي واضح موجه للجمهور لتعريفهم بدور القضاء في نشر العدل وتحقيق سيادة القانون على الجميع، وآليات معتمدة للتواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين.	
٤.٢ إقرار قواعد عمل تسهل عمل الإعلاميين داخل المحاكم لتغطيتها بما لا يتعارض مع عمل المحاكم ودون أن يؤثر على سير الدعاوى القضائية أو يمس بالحقوق التي كفلتها القوانين لأطراف الدعاوى.	
٥.٢ التعاون مع المؤسسات المعنية بتطوير الإعلام (مثل نقابة الصحفيين ومركز حماية وحرية الصحفيين) لإعداد برامج تدريب لتطوير قدرات الصحافيين على تغطية أخبار القضاء والمحاكم بهدف المساعدة في خلق صحافة متخصصة في تغطية هذا القطاع بشكل مهني.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية
٦.٢ دعم البحوث العلمية ونشرها وتشجيع الإعلاميين على إجراء دراسات ميدانية للاطلاع عن كثب على واقع الخدمات التي يقدمها القضاء ودوره في عملية التحديث والتطوير والتعرف على رضى الجمهور عن الخدمات المقدمة.	
٧.٢ عقد مؤتمرات ولقاءات صحفية بشكل دوري لتعزيز علاقات التعاون مع الصحافة.	
٨.٢ متابعة وسائل الإعلام وتحليل الأخبار المتعلقة بالقضاء بإشراف جهة مختصة.	
٩.٢ عمل مسوحات واستطلاعات رأي للجمهور للتعرف على مدى معرفة الجمهور بحقوقه وواجباته وحرياته الأساسية.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج
١٠.٢ رصد الأخبار اليومية على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية والإطلاع على المستجدات على الساحة القضائية.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية

٣. تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة بما يضمن لهم الحق في الإطلاع والوصول الى المعلومات بسهولة ويسر.

مؤشرات القياس	١. عدد من التطويرات المؤسسية والتنظيمية تم إدخالها لتسهيل مشاركة المواطنين في رسم السياسات. ٢. زيادة عدد المواطنين المشاركين في رسم السياسات في قطاع العدل.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على نوعية التحسينات لتسهيل مشاركة المواطنين في رسم السياسات. ٢. رصد عدد المواطنين المشاركين في رسم السياسات في قطاع العدل.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٣ توفير آليات مؤسسية تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذها مؤسسات قطاع العدالة خاصة تلك السياسات التي تلبي حاجات المواطن من خلال وسائل الإعلام والنشر وان تكون المعلومات على درجة عالية من المصداقية.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية
٢.٣ إصدار معلومات دورية إحصائية ومعلوماتية عن التطوير والتحديث التي تنفذ في مؤسسات العدلة والمشاكل والتحديات التي تواجهها وتتضمن ايضا البرامج والخطط المستقبلية.	
٣.٣ توفير الأجهزة الفنية والتكنولوجية والبرمجيات التي تسهل على المواطن الوصول للمعلومة بسهولة ويسر.	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٤.٣ إتخاذ إجراءات تضمن تكامل الأدوار بين مؤسسات قطاع العدالة في مجال تحديد قنوات الاتصال مع الجمهور وآلية مناسبة لتدفق المعلومات لتجنب الازدواجية والتضارب في المعلومات.	البرنامج الإعلامي للتثقيف والتوعية

٤. مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين.

مؤشرات القياس	١. عدد من التحديثات التشريعية والمؤسسية تم إدخالها لتطوير التعاون مع نقابة المحامين. ٢. وضع خطة عمل مشتركة بين مؤسسات العدالة ونقابة المحامين ويجري العمل على تنفيذها.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على نوعية التحسينات التشريعية التي تم إدخالها لتحسين التعاون مع نقابة المحامين. ٢. رصد نسبة النشاطات المنفذة في إطار الخطة المشتركة مع نقابة المحامين.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٤ تشكيل لجنة مشتركة مع نقابة المحامين لتعزيز التعاون المشترك	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا
٢.٤ وضع آليات لتحسين الاتصال والتواصل مع نقابة المحامين.	
٣.٤ وضع خطط مشتركة للتعاون بين القضاة والمحامين تساهم في تحسين الأداء.	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج

٥. تعزيز التعاون في كليات الحقوق.

مؤشرات القياس	١. عدد من التحديثات التشريعية والمؤسسية تم إدخالها لتطوير التعاون مع كليات الحقوق ٢. وضع خطة عمل مشتركة بين مؤسسات العدالة وكليات الحقوق ويجري العمل على تنفيذها.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على نوعية التحسينات التشريعية التي تم إدخالها لتحسين التعاون مع كليات الحقوق. ٢. رصد نسبة النشاطات المنفذة في إطار الخطة المشتركة مع كليات الحقوق.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٥ توفير قنوات اتصال بين الوزارة وكليات الحقوق لرفدها بالمستجدات القانونية.	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
٢.٥ عقد ورش عمل متخصصة لتطوير التعليم القانوني بمشاركة القضاة.	
٣.٥ إثراء المكتبات الجامعية بالدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة.	
٤.٥ إعداد برامج ميدانية وحملات توعية لطلبة الجامعات للتعريف بالنظام القضائي ومشاريع تطوير القضاء ونشر الثقافة القانونية لديهم وتوعيتهم بدور السلطة القضائية.	
٥.٥ الاستمرار في عقد مسابقة المحاكمات الصورية لطلبة الجامعات .	
٦.٥ استكمال العمل ببرنامج قضاة المستقبل بالتنسيق مع كليات الحقوق في الجامعات .	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا

٦. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

مؤشرات القياس	١. عدد من التحديثات التشريعية والمؤسسية تم إدخالها لتطوير التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. ٢. وضع خطة عمل مشتركة بين مؤسسات العدالة ومؤسسات المجتمع المدني ويجري العمل على تنفيذها.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على نوعية التحسينات التشريعية التي تم إدخالها لتحسين التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. ٢. رصد نسبة النشاطات المنفذة في إطار الخطة المشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.١ وضع آليات تعاون بين القضاء ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. (مذكرات تفاهم على سبيل المثال).	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
٢.٢ عقد برامج تثقيفية لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بدور القضاء في مختلف المجالات.	
١.٣ تصميم برامج وحملات مشتركة لتوعية المجتمع بمبدأ سيادة القانون.	

٧. المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الانظمة التعليمية.

مؤشرات القياس	١. عدد المناهج التعليمية التي أدخلت فيها الثقافة القانونية. ٢. عدد الأنشطة القانونية المنفذة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية لتعزيز التوعية القانونية.
أدوات القياس	١. الإطلاع على التقارير والتعرف على عدد ونوعية المناهج التعليمية التي أدخلت فيها الثقافة القانونية. ٢. رصد نسبة النشاطات المنفذة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية للتوعية القانونية.

الأهداف والنشاطات	البرامج
١.٧ وضع آلية للتنسيق والتعاون بين وزارة العدل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وكليات الحقوق لتعزيز التوعية القانونية في المناهج الدراسية.	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
٢.٧ تنظيم حملات توعوية لطلبة الجامعات والمدارس حول الثقافة القانونية والنظام القضائي.	
٣.٧ تنظيم حملات توعوية لأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس حول الثقافة القانونية والنظام القضائي.	
٤.٧ اعداد دليل مرجعي يزود المعلم بالمعلومات الأساسية عن النظام القضائي والمفاهيم القانونية المتعلقة بسيادة القانون والعدالة وإجراءات المحاكمة .	

الفصل الرابع:

مصفوفة الأنشطة
والبرامج والأهداف

الفصل الرابع: مصفوفة الأنشطة والبرامج والأهداف

مصفوفة الأنشطة والبرامج والأهداف حسب المحاور

لضمان تنفيذ المحاور والأهداف التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للأعوام الثلاث القادمة (٢٠١٤-٢٠١٦)، وتنفيذاً للأنشطة العامة التي تم إقرارها في إطار الخطة على أرض الواقع. تم إطلاق خمسة برامج لبناء وتطوير وتحديث جميع مناحي القطاع القضائي وهذه البرامج هي:

١. برنامج التشريع والقوانين:

يتضمن هذا البرنامج تعديل التشريعات والقوانين الناظمة لعمل القطاع القضائي لتكريس استقلال القضاء والاستقلال الفردي للقاضي، واستحداث تشريعات جديدة بما يتلاءم مع التعديلات الدستورية، ومراجعة التشريعات لتحسين إجراءات التقاضي وتسريع الفصل في القضايا، كذلك التشريعات الناظمة لعمل النيابة العامة ودوائر التنفيذ. يتضمن هذا البرنامج ٢٣ نشاطا عاما موزعة على خمسة محاور وعلى ثمانية أهداف فرعية. وقد تضمن البرنامج أنشطة عامة وأنشطة تفصيلية تعمل على تحقيق الأهداف الرئيسة. سيتولى إدارة ومتابعة تنفيذ الأنشطة وزارة العدل أو من تقوم بتكليفة.

٢. برنامج بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا:

يشتمل هذا البرنامج على مجالات التطوير والتحديث على البنية التحتية والتجهيزات المختلفة بما فيها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، وتحسين الإطار المؤسسي لمختلف الدوائر والأجهزة التابعة للقطاع القضائي وتحسين وتبسيط الإجراءات للخدمات المقدمة للجمهور. يتضمن هذا البرنامج ٦٥ نشاطا موزعة على المحاور الخمس وعلى ٢١ هدفا فرعيا من أهداف الخطة الاستراتيجية.

٣. برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج:

يشتمل هذا البرنامج على مجالات تطوير البحث العلمي في مؤسسات القطاع القضائي واجراء البحوث والدراسات القانونية، وحث السادة القضاة لتقديم أوراق عمل في الشأن القضائي فيما يتعلق بالاجتهادات القانونية ومنهجيات العمل القضائي وغيرها، وإعداد الموازنات والخطط التنفيذية للقيام بالأعمال على أكمل وجه، وتقييم الأداء بأساليب علمية وموضعية، وإجراء دراسات لاستطلاعات الرأي لتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات المقدمة للمواطن من خلال تطوير آليات قياس رضى المواطنين بشكل عام ورضى مستخدمي المحاكم من متقاضين أو طالبي خدمة بشكل خاص. يتضمن هذا البرنامج ٢٩ نشاطا عاما موزعة على خمسة محاور و ١٤ هدفا فرعيا من أهداف الخطة الاستراتيجية.

برنامج التدريب والتخصص:

يهدف هذا البرنامج الى زيادة كفاءة وفعالية عمل القطاع القضائي من خلال التدريب المستمر للقضاة والكادر المساند لهم في المحاكم لمواكبة التطورات والتحديثات في التشريعات وتنوع التخصصات في مجال العمل القضائي، وتطوير قدرات الكادر المساند في المحاكم وتعزيز القدرات المؤسسية والإدارية لوحدات الموارد البشرية في وزارة العدل والقطاع القضائي من خلال التدريب وإعادة التأهيل، ووفقا للاحتياجات التدريبية بناء على الوصف الوظيفي والمهام الوظيفية. يتضمن هذا البرنامج ١١ نشاطا عامة موزعة على أربعة أهداف فرعية من أهداف الخطة الاستراتيجية.

البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل والتثقيف والتوعية:

يهدف هذا البرنامج الى بناء وتمتين علاقة قطاع العدالة بالمؤسسات الإعلامية، والمؤسسات غير الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات والمعاهد في إطار بناء شراكة فاعلة وحقيقية، وفتح قنوات اتصال دائمة بين ممثلي القطاع القضائي والمؤسسات الإعلامية والإعلاميين، وإعداد خطة إعلامية تتضمن أنشطة إعلامية مشتركة برسالة إعلامية واضحة ومتفق عليها، وآليات للتواصل الدائم لمتابعة التنفيذ والتقييم. يتضمن هذا البرنامج ٢٩ نشاطا موزعة على ستة محاور و ١١ هدفا.

توزيع عدد الأنشطة والأهداف في المصفوفتين التاليتين حسب البرامج المعتمدة

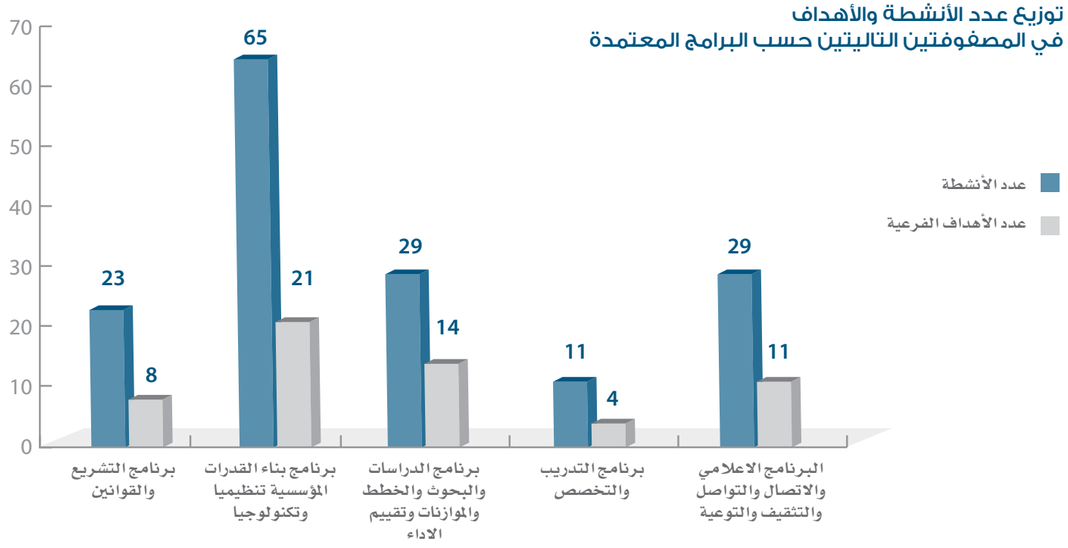

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل والتثقيف والتوعية
المحور الأول: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل	١. المساعدة في تطوير وتحديث معايير تعيين القضاة ومعايير النقل والانتداب والإيقاف والعزل والتأديب وبما لا يتعارض مع مدونة السلوك القضائي.	١. وضع الآليات اللازمة لتفعيل مدونة السلوك القضائي	١. وضع خطة سنوية للتدريب المستمر لقضاة المحاكم بمختلف درجاتها حسب الحاجة.	١. اعتماد الخطة والمنهاج التدريبي الشامل للقضاة الجدد قبل مباشرتهم لعملهم القضائي.	١. العمل على نشر ثقافة النزاهة على الصعيد الفردي والمؤسسي
	٢. المساعدة في تطوير وتحديث نظام وقواعد التدريب القضائي المستمر.	٢. تفعيل مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الوزارة والمحاكم	٢. إجراء دراسة مسحية لرصد احتياجات القضاة التدريبية بناء على حاجتهم وتقديرهم الشخصي ووفقا لطبيعة عملهم **Needs Assessment**.	٢. اعتماد مدربين من داخل السلطة القضائية لمختلف التخصصات.	
	٣. المساهمة في إعادة هيكلة المعهد القضائي واستحداث إدارة تعنى بإدارة برامج التدريب	٣.المساهمة في إعادة هيكلة المعهد القضائي واستحداث إدارة تعنى بإدارة برامج التدريب .	٣. وضع الخطط اللازمة لإدراج النوع الاجتماعي في العمل القضائي تشمل الخطط التوعوية لنشر مفاهيم النوع الاجتماعي.	٣. إيفاد القضاة للإطلاع على التجارب القضائية الإقليمية والدولية وفق أسس موضوعية.	
	٤. المساهمة في عمل مراجعة دورية لتحديث وتطوير معايير التفتيش القضائي وتوسيع نطاقها لتشمل الأخذ بتقييم رؤساء المحاكم للقضاة لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية لأداء القاضي وسلوكه.	٤. العمل على ربط مديرية التفتيش القضائي إلكترونياً بالمحاكم بحيث يكون للمفتشين الحق بالإطلاع على أي قضية قيد النظر ومراقبة إجراءاتها.		٤. لمساهمة في تنفيذ برامج تدريبية للمفتشين وإطلاعهم على تجارب الدول الاخرى وعلى أحدث أساليب التفتيش.	
		٥، تفعيل وتطوير آليات العمل في مديرية حقوق الإنسان و الأسرة		٥، توفير التدريب اللازم للقضاة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل	
		٦. توفير البنية التحتية والتجهيزات المناسبة لاستقبال الأسر في عملية التقاضي.			

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثاني: المساهمة في تطوير وتحديث منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	٥. المساهمة في وضع مسَودة قانون استقلال القضاء.	٧. توفير المراجع والادوات اللازمة.	٤. إجراء دراسة لاعتماد التوقيع الإلكتروني الملزم قانونا، بحيث تكون إجراءات رفع الدعوى وإعلانها بواسطة نظام معتمد بين الجهاز القضائي، ووكلاء الخصوم.	٦. توفير التدريب المناسب للكادر.	٢. توفير مجلات الكترونية قانونية لتعزيز الاراء القانونية الصادرة عن المديرية.
	٦. المشاركة في صياغة قانون القضاء الإداري.	.	٥. تحديد الاحتياجات الفنية واللوجستية للدائرة القانونية.		
	٧. إقتراح قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون معدل لقانون محاكم الصلح.		٦. وضع خطة تشريعية سنوية بما يتناسب مع أهداف الوزارة.		
	٨. إقتراح قانون التنفيذ بما يضمن سرعة تنفيذ الأحكام.		٧. وضع دليل صياغة للتشريعات ليكون دليل استرشادي عند وضع القوانين والتشريعات		
	٩. اقتراح مراجعة قانون البينات بما يتيح اعتماد الوسائل الحديثة في الإثبات.				
	١٠ المساهمة في مراجعة التشريعات السائدة وتشخيص المشاكل بما فيها مشاكل التنفيذ والوقوف على مواطن الضعف واقتراح التوصيات التي من شأنها تقويم سير العمل فيها.				
	١١. المساعدة في مراجعة وتعديل قانون العقوبات ووضع عقوبات بديلة لبعض الجرائم.				
	٢١. المساعدة في إعادة النظر في تشريعات الوسائل البديلة لحل النزاعات)الوساطة(.				

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثاني: المساهمة في تطوير وتحديث منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	١٣. المساعدة في مراجعة التشريعات الخاصة بتنظيم السجون للوقوف على مدى مواءمتها للمعايير الدولية التي تحكم مؤسسات الاصلاح والتأهيل.				
	١٤. المساهمة في تعديل نظام المعهد القضائي وكافة التعليمات الصادرة بمقتضاه وتطوير الخطة الأكاديمية لدبلوم المعهد القضائي.				
	١٥. المساعدة في تعديل نظام البعثات العلمية.				
	١٦. المساعدة في تطوير نظام المساعدة القانونية.				
	١٧. المساعدة في تطوير وتحديث نظام أعوان القضاة.				
	١٨. تعديل نظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة والموظفين.				

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثالث: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	١٩. وضع أسس ومعايير نزيهة لاختيار وتعيين المديرين والمسؤولين الإداريين والماليين وتوفير برامج تدريبية متخصصة.	٨. تنظيم ومأسسة آلية تشكيل وعمل لجان التنسيق والتوجيه اللازمة لضمان حسن متابعة وتنفيذ المشاريع والاستراتيجيات	٨. توفير الدعم اللازم لغايات تطوير وتحديث الاستراتيجيات ذات العلاقة وفقاً للمستجدات والتطورات.	٧. تدريب العاملين على أساليب تطوير العمليات وعلى تحديد وترتيب وتحليل المشاكل واستخلاص النتائج.	٣. تبني سياسة نشر وإعلان الموازنات وملاحقها وموازنات البرامج التنموية والتطويرية والمؤشرات المالية ونشرها بالوسائل المناسبة وبصورة تضمن النزاهة والشفافية.
		٩. تبنى المفاهيم الإدارية الحديثة القائمة على تمكين الموظفين وتشجيع الإبداع والابتكار والتميز والإنتماء.	٩. متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية وقياس مؤشرات الأداء	٨. تحديث وتطوير قدرات ومناهج وبرامج التدريب في المعهد القضائي لتشمل جميع موظفي قطاع العدالة حسب احتياجاتهم التدريبية وتخصصاتهم	
		١٠. إدخال مبدأ إدارة الجودة في جميع مؤسسات العدالة وإعادة تشكيل ثقافة العاملين فيها.	١٠. تفعيل دور قسم الإحصاء لإصدار التقارير الإحصائية الدورية من واقع قواعد البيانات	٩. وضع أسس ومعايير نزيهة لاختيار وتعيين المديرين والمسؤولين الإداريين والماليين وتوفير برامج تدريبية متخصصة.	
		١١. إيجاد بيئة داخل مؤسسات العدالة تحافظ على التطوير المستمر وإشراك العاملين في التطوير.	١١. تنفيذ تقييم دوري لمستوى تقدم الخدمات وتحديد فرص تحسين مستوى الخدمات.	١٠. التركيز على موضوع التدريب التخصصي.	
		١٢، وضع معايير للجودة لمستوى الخدمة ونشر وتعميم هذه المعايير	١٢. إعداد الموازنات الموجهة بالنتائج على أساس الأهداف المؤسسية المنبثقة عن الخطط الاستراتيجية للوزارة التي هي بدورها تتكامل مع الأهداف الوطنية وأولوياتها والمرتبطة أيضا بمؤشرات الأداء.	١١. تنظيم زيارات دراسية ودورات تدريبية خارجية للإطلاع على التجارب الإقليمية والدولية في المجالات ذات العلاقة.	

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثالث: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
		١٣. تبني سياسات إدارة وترشيد الطاقة.	١٣. ا لعمل على تحديث استراتيجية إدارة المعرفة من خلال تشخيص نوع المعرفة المتوفرة في مؤسسات العدالة ومصادر توليد المعرفة والاشخاص الحاملين لها ومعرفة الدور الذي تؤديه في مؤسسات العدالة والتحديات التي تواجهها خاصة تلك التحديات المتعلقة بتحويل المعرفة من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي. وضع آليات لتجميع المعرفة وتصنيفها وتخزينها وتدفقها للجهات المستفيدة وسهولة الوصول إليها.		
		١٤. تبني الوزارة نهجا تشاركيا مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة الممولة من الدول المانحة لتغطية النفقات ضمن خطط الوزارة وأولوياتها.	١٤ وضع خطة تنفيذية للإستفادة من المعرفة وتطبيقها وتوظيفها في حل مشاكل المؤسسة والعمل على تطويرها وتحديثها.		
		١٥. توفير التجهيزات الفنية والتكنولوجية والبرمجيات اللازمه لتمكين الوحدات الإدارية والمالية بما فيها الموازنات من أداء عملها بكفاءة واقتدار.	١٥ إعداد الخطط التدريبية السنوية آخذين بعين الاعتبار مخرجات تقييم الأداء والأوصاف الوظيفية والتغييرات والمستجدات.		
		١٦. تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في الوزارة والمحاكم وإيجاد منهجية واضحة لحصول جهات الرقابة الداخلية على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتحقيق مبدأ النزاهة.	١٦ وضع خطة تنفيذية لبرامج التدريب الشاملة لجميع الوظائف كل حسب اختصاصه وحسب الحاجة.		
		١٧ تطوير وتحديث آلية المراسلات وتعقبها.	١٧ تحديث و تطوير خطط الإحلال الوظيفي .		
		١٨. تطوير وتحديث آلية التعامل مع الشكاوى والإقتراحات.	١٨ إدخال مفهوم ميزانية الطفل في الميزانية وتطبيق النماذج الصديقة للطفل.		

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثالث: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
		١٩. تحفيز وتقدير الأفراد نظير قيامهم بأعمالهم بشكل مبدع مما يعزز حماس العاملين وتخلق جو من الثقة والشعور بالانتماء للمؤسسة.	١٩ تطوير كفاءة وفعالية تقييم الأداء بما ينعكس على تعزيز السلوك الإيجابي والتخلص من السلوك السلبي والأداء الضعيف.		
		٢٠. إيجاد آليات للإشراف والمتابعة على فرق العمل وذلك لتعديل اي مسار خاطئ ومتابعة إنجازاتهم وتقويمها وتذليل الصعوبات التي تعترض العمل.	٢٠. توفير بيئة عمل مناسبة للإبداع والتعليم والتطوير والتغيير وتساهم في رفاهية ورضى وتحفيز الموظف ودعم برامج الرعاية للموظف بما يعزز من نسبة فرص الاحتفاظ به.		
		٢١ . طوير وتحديث الوصف الوظيفي والتصنيف الوظيفي وبلورة هيكلية المؤسسة وتحديد نوع المهارات لكل وظيفة بما يتلاءم مع رؤيتها ورسالتها.			
		٢٢. مواصلة تلبية احتياجات التطوير الأخرى في مجال البنية التحتية لتيسير وصول المتقاضين وزيادة كفاءة العمليات(الأثاث، وأجهزة الحاسب الآلي، وتمديدات الشبكات وأجهزة الاتصال وخوادم حواسيب وأجهزة الاصطفاف والقارئات الضوئية ومعدات المكاتب).			
		٢٣. مراجعة سياسة الإنفاق بشكل دوري لمقارنة نسبة الإنجاز مع حجم الإنفاق وانعكاسه على تحقيق الأهداف للإستفادة من ذلك في إعداد الموازنات اللاحقة.			

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة	٢٠. إدخال مفهوم المفاوضة والصفقة في القضايا الجزائية (الجنح البسيطة) والتوسع في الصلح في القضايا الجزائية خاصة في الجرائم المالية والاقتصادية وكذلك تعديل تشريعات الصناعة والتجارة والعمل والصحة والزراعة لتسمح باستيفاء قيمة الغرامات في المخالفات فور ارتكابها وبدون مراجعة المحاكم.	٢٤. إنشاء أبنية نموذجية حديثة للمحاكم تلبي متطلبات العمل وتهيئتها بالدعم اللوجستي والتقني والفني بالإضافة الى تلبية المستجدات من غرف قضائية متخصصة: وساطة، وإدارة دعوى، وجناح الأسرة.	٢١. اعداد خطة استراتيجية لمباني مرافق العدالة للأعوام الخمس القادمة.		٤. تنفيذ برامج توعية بأهمية الوساطة.
	٢٠. إنشاء هيئة فحص الطعون لدى محكمة التمييز لتخفيف العبء عن هيئاتها.	٢٥. إنشاء دار القضاء العالي كمقر لمحكمتي التمييز والعدل العليا.	٢٢. وضع خطة لتحديث الأجهزة القديمة مبنية على الأولويات وتتضمن الموازنة اللازمة لتحقيقها		٥. تأسيس ثقافة قانونية في الوسط القضائي فيما يتعلق بالقانون الجنائي وفي كيفية التعامل مع الظواهر الجرمية المستحدثة مثل جرائم غسيل الأموال وجرائم الإنترنت وجرائم الاتجار بالبشر... وغيرها.
		٢٦. إنشاء مبنى نموذجي للمعهد القضائي تتوفر فيه قاعات محاكمة للتدريب وجميع التقنيات التعليمية الحديثة بما فيها أجهزة التعليم عن بعد لاستخدامها للندوات التدريبية الداخلية والخارجية.	٢٣. وضع الخطط التنفيذية اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والتدخلات الواردة في الخطة الاستراتيجية للعدالة الجنائية (٢٠١٣-٢٠١٨).		
		٢٧. تحديث و تطوير البرامج المحوسبة وخاصة برنامج ميزان.	٢٤. وضع الآليات ومؤشرات الأداء المناسبة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.		
		٢٨. تنفيذ خطط الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة (الأمن العام، والأحوال المدنية، ... الخ)	٢٥. وضع خطة لتحسين خدمات الاستعلامات في جميع المحاكم.		

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة		٢٩. وضع آلية لمتابعة عمل وتنفيذ الصيانة الدورية اللازمة بأسلوب علمي يخفف من الأعطال والمشاكل والتقليل من عملية التوسع وشراء المعدات غير الضرورية الذي يزيد من الأعباء المالية المطلوبة دائما.	٢٦. وضع الموازنات اللازمة لضمان تنفيذ الأنشطة والتدخلات الواردة في الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠١٢ – ٢٠١٤ (استراتيجية البناء)		
		٣٠. إستكمال أرشفة كتاب العدل والتنفيذ في برنامج ميزان رغم الصعوبات الكبيرة الناجمة عن الحجم الهائل من الوثائق، مما يتطلب زيادة حجم التخزين			
		٣١. استكمال حوسبة بعض العمليات مثل عمليات القبض والصرف لكل من أمانات الدعاوى التنفيذية، إجراءات عمل قلم الإيجارات.			
		٣٢. التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية.			
		٣٣. توفير آلية للربط الموحد مع المؤسسات الخارجية كل حسب اختصاصه وحاجته لتشمل الأمن العام ووزارة العمل ومراقبة الشركات وغيرهم من المؤسسات.			
		٣٤. تفعيل خدمة السجل العدلي.			
		٣٥. إعداد دليل إجراءات موحد لعمل دوائر التنفيذ.			
		٣٦. تطوير وتعميم نظام الحوسبة على جميع دوائر التنفيذ في المملكة.			

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة		٣٧. تعزيز قنوات الاتصال بين دوائر التنفيذ والدوائر الأخرى (الأراضي والمساحة، والبنوك، والصناعة والتجارة ...)			
		٣٨. تزويد دوائر التنفيذ بالتجهيزات اللازمة.			
		٣٩. إعادة هندسة موقع دائرة التنفيذ في عمان وتحديثه وتوفير أماكن انتظار وأجهزة اصطفاف وحوسبة خطوات تسجيل القضايا وتقديم طلبات التنفيذ إليكترونيا والإجابة عليها في مكان واحد.			
		٤٠. سد حاجة دائرة التنفيذ من الكوادر وتدريبهم على مهارات الاتصال وأحكام قانون التنفيذ وتصميم نظام لحفظ الملفات واسترجاعها وتطبيقه.			
		٤١. إيجاد هيئة استئنافية في دائرة التنفيذ بالتعاون مع المجلس القضائي للحد من خروج الملف خارج الدائرة وتسريع البت في الاستئنافات والقضاء على ظاهرة اللجوء الى الاستئنافات المتكررة للمماطلة.			
		٤٢. تحديث و تطوير آلية إدارة التبليغات القضائية بما يساهم في تقصير أمد التقاضي			

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة		٤٣. التعاون مع مجلس أوروبا (هيئة تحسين نوعية وفعالية نظام العدالة) في تنفيذ مشروعها ضمن المرحلة التحضيرية لمشروع دعم الإصلاحات في قطاع العدل المتعلق بدراسات لرفع وتحسين نوعية وفعالية القضاء.			
		٤٤. تفعيل إدارة الدعوى بما يساهم في تخفيف أعمال المحاكم.			
		٤٥. زيادة أعداد الوسطاء من القضاة والوسطاء الخصوصيين وتدريبهم على المهارات اللازمة لنجاح الوساطة			
		٤٦. إيجاد آليات لاستيفاء مخالفات الصناعة والتجارة والعمل والصحة بدون اللجوء للمحاكم أسوة بمخالفات السير.			
		٤٧. تفعيل نظام أعوان القضاة بما يكفل تخفيف أعباء المحاكم.			
		٤٨. متابعة حوسبة إجراءات التقاضي في باقي المحاكم في المملكة وذلك لتسريع إجراءات الفصل في الدعاوى ورفع الكفاءة والإنتاجية.			
		٤٩. تفعيل دور مراقب السلوك في محاكمة الأحداث.			
		٥٠. تفعيل التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز حقوق الإنسان في العدالة الجنائية.			

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
		٥١. المساهمة في تطوير وتحديث نظام عدالة الأحداث.			
		٥٢. استكمال عملية التطوير لدوائر كتاب العدل (السجل العدلي) في مجال: التشريع، والإجراءات، والحوسبة.			
		٥٣. إعداد هندسة العمليات لأماكن تقديم الخدمات.			
		٥٤. تفعيل الدليل الإرشادي لإجراءات عمل المحاكم.			
		٥٥. مراجعة وتحديث بطاقات الخدمة في المحاكم والعمل على توفيرها لمتلقي الخدمة.			
		٥٦. بناء وتعزيز العلاقات مع الشركاء المحليين والدوليين في المجالين القضائي والقانوني.			
		٥٧. تحديث مصفوفة الشركاء.			
		٥٨. إيجاد آليات للتواصل والتزويد بالمعلومات لجميع الشركاء من المؤسسات الدولية من خلال لقاءات وتقارير دورية، وتنظيم ورعاية اجتماعات دورية للجهات المانحة لغايات التنسيق.			

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	٢٢. العمل على مأسسة العلاقة بين وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة المعنية بتقديم الخدمات القانونية للمحتاجين في إطار خطة وطنية بأهداف وجداول زمنية محددة.	٥٩. تطوير وتحسين آليات التواصل مع الفئات المستضعفة من خلال التنسيق والتعاون مع المؤسسات الرسمية وبخاصة الجهات الأمنية وإدارة السجون والنيابة العامة وغيرهم.	٢٧ وضع خطة إعلامية بخطاب إعلامي واضح موجه للجمهور لتعريفها بدور القضاء في نشر العدل وتحقيق سيادة القانون على الجميع، وآليات معتمدة للتواصل مع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين.		٦. توفير برامج التوعية والتثقيف والإرشاد القانوني.
	٢٣. العمل على تحديد معايير تقديم المساعدة القانونية وتحديد الفئات المستحقة.	٦٠. توفير أساليب لحل المنازعات عن طريق الوساطة وجهود المواءمة والمصالحة.	٢٨. عمل مسوحات واستطلاعات رأي للجمهور للتعرف على مدى معرفة الجمهور بحقوقه وواجباته وحرياته الأساسية.		٧. توفير كادر إعلامي مؤهل ومتخصص قادر على التعامل مع وسائل الإعلام وصياغة مادة إعلامية واضحة وسهلة يفهمها فئات الجمهور بمختلف مستوياتهم التعليمية.
		٦١. توفير الأجهزة الفنية والتكنولوجية والبرمجيات التي تسهل على المواطن الوصول للمعلومة بسهولة ويسر.	٢٩. وضع خطط مشتركة للتعاون بين القضاة والمحامين تساهم في تحسين الأداء.		٨. توفير بنية مؤسسية في مجال الإعلام والاتصال في قطاع العدل سواء على مستوى مكتب إعلامي أو ناطق إعلامي يعمل على توطيد العلاقة مع وسائل الإعلام والإعلاميين.
		٦٢. تشكيل لجنة مشتركة مع نقابة المحامين لتعزيز التعاون المشترك			٩. إقرار قواعد عمل تسهل عمل الإعلاميين داخل المحاكم لتغطيتها بما لا يتعارض مع عمل المحاكم ودون أن يؤثر على سير الدعاوى القضائية أو يمس بالحقوق التي كفلتها القوانين لأطراف الدعاوى.
		٦٣. وضع آليات لتحسين الاتصال والتواصل مع نقابة المحامين.			١٠. التعاون مع المؤسسات المعنية بتطوير الإعلام (مثل نقابة الصحفيين ومركز حماية وحرية الصحفيين) لإعداد برامج تدريب لتطوير قدرات الصحافيين على تغطية أخبار القضاء والمحاكم بهدف المساعدة في خلق صحافة متخصصة في تغطية هذا القطاع بشكل مهني.

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.		٦٤. استكمال العمل ببرنامج قضاة المستقبل بالتنسيق مع كليات الحقوق في الجامعات.			١١. دعم البحوث العلمية ونشرها وتشجيع الإعلاميين على إجراء دراسات ميدانية للاطلاع عن كثب عن واقع الخدمات التي يقدمها القضاء ودوره في عملية التحديث والتطوير والتعرف على رضى الجمهور عن الخدمات المقدمة.
					١٢. عقد مؤتمرات ولقاءات صحفية بشكل دوري لتعزيز علاقات التعاون مع الصحافة.
					١٣. متابعة وسائل الإعلام وتحليل الأخبار المتعلقة بالقضاء بإشراف جهة مختصة.
		.			١٤. رصد الأخبار اليومية على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية والإطلاع على المستجدات على الساحة القضائية.
					١٥. توفير آليات مؤسسية تعزز مشاركة المواطن في السياسات والقرارات التي تتخذها مؤسسات قطاع العدالة خاصة تلك السياسات التي تلبي حاجات المواطن من خلال وسائل الإعلام والنشر وان تكون المعلومات على درجة عالية من المصداقية
					١٦. إصدار معلومات دورية إحصائية ومعلوماتية عن التطوير والتحديث التي تنفذ في مؤسسات العدالة والمشاكل والتحديات التي تواجهها وتتضمن أيضا البرامج والخطط المستقبلية.

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.					١٧. إتخاذ إجراءات تضمن تكامل الأدوار بين مؤسسات قطاع العدالة في مجال تحديد قنوات الاتصال مع الجمهور وآلية مناسبة لتدفق المعلومات لتجنب الإزدواجية والتضارب في المعلومات.
					١٨. توفير قنوات اتصال بين الوزارة وكليات الحقوق لرفدها بالمستجدات القانونية.
					١٩. عقد ورش عمل متخصصة لتطوير التعليم القانوني بمشاركة القضاة.
					٢٠. إثراء المكتبات الجامعية بالدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة.
					٢١. إعداد برامج ميدانية وحملات توعية لطلبة الجامعات للتعريف بالنظام القضائي ومشاريع تطوير القضاء ونشر الثقافة القانونية لديهم وتوعيتهم بدور السلطة القضائية.
					٢٢. الاستمرار في عقد مسابقة المحاكمات الصورية لطلبة الجامعات.
					٢٣. وضع آليات تعاون بين القضاء ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. (مذكرات تفاهم على سبيل المثال).
					٢٤. عقد برامج تثقيفية لمؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بدور القضاء في مختلف المجالات.

مصفوفة الأنشطة والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.					٢٥. تصميم برامج وحملات مشتركة لتوعية المجتمع بمبدأ سيادة القانون.
					٢٦. وضع آلية للتنسيق والتعاون بين وزارة العدل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وكليات الحقوق لتعزيز التوعية القانونية في المناهج الدراسية.
					٢٧. تنظيم حملات توعوية لطلبة الجامعات والمدارس حول الثقافة القانونية والنظام القضائي.
					٢٨. تنظيم حملات توعوية لأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس حول الثقافة القانونية والنظام القضائي.
					٢٩. إعداد دليل مرجعي يزود المعلم بالمعلومات الأساسية عن النظام القضائي والمفاهيم القانونية المتعلقة بسيادة القانون والعدالة وإجراءات المحاكمة

مصفوفة الأهداف والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الاول: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل وفاعل.	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	١. تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي.				١. تعزيز بيئة قضائية نزيهة وداعمة لاستقلال الجهاز القضائي.
	٢. المساهمة في تعزيز قدرات القضاة واكسابهم المهارات الضرورية للوصول الى أحكام قضائية ذات جودة عالية.				
	٣. المساهمة في تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي.			٣. المساهمة في تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي.	
		٤. إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي			

مصفوفة الأهداف والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثاني: المساهمة في تطوير وتحديث منظومة التشريعات والقوانين في مؤسسات العدالة	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	١. تحديث وتطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية.				
	٢. تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية، بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية		٢. تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية، بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية		
		٣. تنمية القدرات والكفاءات في مجال الصياغة التشريعية.			

مصفوفة الأهداف والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الثالث: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميّز	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
		١. تعزيز دور القيادة العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات ودعم مشاريع التحديث والتطوير.			
		٢. تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج التطويرية.			
	٣. تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجهما.				٣. تعزيز الإدارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجهما.
		٤. تعزيز إدارة المعرفة وإدامتها.			
		٥. تعزيز إدارة وتنمية الموارد البشرية.			

مصفوفة الأهداف والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الرابع: المساهمة في رفع كفاءة وفعالية مؤسسات العدالة	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
		١. تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة.			
		٢. التوسع في إدخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع العدل للوصول الى المصادر المعلوماتية والخدماتية بيسر وسهولة.			
		٣. المساهمة في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقا للعدالة الناجزة.			
	٤. المساهمة في تخفيف أعباء المحاكم وتحسين الأداء لضمان تقصير أمد التقاضي.				٤. المساهمة في تخفيف أعباء المحاكم وتحسين الأداء لضمان تقصير أمد التقاضي.
		٥. المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق أحدث المعايير والممارسات الفضلى.			٥. المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق أحدث المعايير والممارسات الفضلى
		٦. المساهمة في تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم.			
		٧. تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية.			

مصفوفة الأهداف والبرامج حسب محاور الاستراتيجية

المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء وتحسين ثقافته القانونية.	برنامج التشريع والقوانين	بناء القدرات المؤسسية تنظيميا وتكنولوجيا	برنامج الدراسات والبحوث والخطط والموازنات وتقييم الأداء والبرامج	برنامج التدريب والتخصص	البرنامج الإعلامي والاتصال والتواصل ولتثقيف والتوعية
	١. تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية.				١. تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمة المجانية.
			٢. تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وايجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة.		٢. تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وايجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة.
		٣. تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة وبما يضمن لهم الحق بالإطلاع والوصول الى المعلومات بسهولة ويسر.			٣. تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة وبما يضمن لهم الحق بالإطلاع والوصول الى المعلومات بسهولة ويسر.
		٤. مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين			
		٥. تعزيز التعاون في كليات الحقوق.			٥. تعزيز التعاون في كليات الحقوق.
					٦. تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني
					٧. المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الأنظمة التعليمية.

استراتيجية
وزارة العـدل

(٢٠١٤ – ٢٠١٦)

www.moj.gov.jo

وزارة العدل